

# المصرفي

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية تصدرها  
الإدارة العامة للبحوث والإحصاء بملف السودان المركزي  
العدد السادس والأربعون - ديسمبر 2007م

## كلمة التحرير

### الهيئة الإشرافية

رابعة أحمد الخليفة

نضال صلاح الدين أبو بكر

محمد عثمان أحمد

### رئيس التحرير

محمد الحسن الخليفة

### سكرتير التحرير

مصطفى إبراهيم عبد النبي

### المحررون

كمال يوسف عبد الله

مجدي الأمين نورين

### التصميم

جيسي ميرغني عبد الله

### الطابعون

لايت ويف 0912308712

مكتب دبي: 00971509583307

### تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر  
لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي  
إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب

يصدر هذا العدد مترامناً مع إجازة المجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي للمشروعات ذات الأولوية للعام 2008 في إطار الخطة الخمسية من الإستراتيجية القومية للفترة (2007-2011) وتتضمن محاورها الرئيسية: إستدامة السلام وتحقيق الحكم الرشيد وسيادة القانون، وبناء القدرات والبناء المؤسسي، وتعزيز استخدام تقنية المعلومات، وكذلك تحقيق أهداف الألفية الثالثة المتعلقة بالتنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر. وسيتم تحويل هذه الأهداف إلى مشروعات ليتم تنفيذها بالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بموازنة العام 2008 والتي تعتبر من أحد الآليات لتنفيذ الخطة الإستراتيجية، فقد تمت إجازتها من قبل مجلس الوزراء وإحالتها للمجلس الوطني لمناقشتها وإجازتها بصورة نهائية، وتتضمن الموازنة فيما يختص بالعمل المصرفي، إستهداف إعادة الميكلة والاندماج، وبناء الكيانات المصرفية الكبيرة، وبيوتات التمويل الوسيطة، وتكوين محافظ متخصصة، وتشجيع الانتشار المصرفي، وتقديم خدمات مصرفية متميزة للعملاء، وإدخال نظام التمويل الأصغر من خلال تأسيس مؤسسات مصرفية متخصصة بجانب المصارف الحالية. ويتوقع أن يؤدي تنفيذ هذه الأهداف إلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع المصرفي لتمويل القطاع الخاص والشرائح الضعيفة في المجتمع، وبالتالي المساهمة بفعالية في تطوير وتحريك القطاعات الإنتاجية والخدمية. وفي ذات السياق صدرت سياسات البنك المركزي للعام 2008.

مواصلة لنشر المفاهيم والموجهات المصرفية والاقتصادية يتضمن هذا العدد موضوعات متنوعة شملت دور أسواق رأس المال في تمويل النشاط الزراعي، منهجية قياس واستهداف التضخم، وإدارة الدين الخارجي (باللغة الإنجليزية)، والمحور الثالث لاتفاق بازل II "انضباط السوق بين النظرية والتطبيق" بالإضافة للأبواب الثابتة.

ولتطوير المجلة لتحقيق أهدافها تتشدد الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير المصرفيين والباحثين لتزويدها بالموضوعات والتعليقات على ما تم نشره في الأعداد السابقة.

والله ولي التوفيق،،،

## رئيس التحرير

# المصرفي

## دراسات وبحوث

منهجية قياس واستهداف التضخم بالإشارة إلى تجربة السودان

4 سيد أحمد إبراهيم حاج الصديق - إدارة التخطيط والتدريب

تفعيل دور أسواق رأس المال في تمويل النشاط الزراعي

12 د. إبراهيم أحمد أونور - خبير بصندوق النقد العربي، أبوظبي

المحور الثالث لاتفاق بازل II: انضباط السوق بين النظرية وأفاق التطبيق

20 عبد الباسط محمد المصطفى - الإدارة العامة للرقابة المصرفية  
Sudan External Borrowing and Debit Management Concern  
A Status Quo and a Perspective Road-Map

64 Dr. Nagmeldin Hassan Ibrahim - Central Bank of Sudan

## سياسات

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

28 يوسف عثمان إدريس - إدارة البحوث والإحصاء

## فتاوى

نموذج عقد الإجارة التشغيلية

30 الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية





# المصرفية

## ندوات ومؤتمرات

صيغة الفينشر كابيتال لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

32 كمال يوسف عبد الله - إدارة البحوث والإحصاء

ندوة التكلفة والعائد للخدمات المصرفية الإلكترونية

36 عبد الله سليمان أحمد - إدارة البحوث والإحصاء

## أضواء على

صندوق ضمان الودائع المصرفية

39 عز الدين ميرغني يس - مدير عام صندوق ضمان الودائع المصرفية

آراء حول اللاتوازن الاقتصادي العالمي

41 مجدي الأمين نورين - إدارة البحوث والإحصاء

## قرأت لك

إشباع الحاجات الأساسية وصد ظاهرة الفقر

44 الريح آدم عبد الله - إدارة البحوث والإحصاء

## أحداث اقتصادية

46 مصطفى إبراهيم عبد النبي - إدارة البحوث والإحصاء

## مؤشرات اقتصادية

48 أميمة عمر حسن - إدارة البحوث والإحصاء



# منهجية قياس واستهداف التضخم بالإشارة الى تجربة السودان

سيد احمد إبراهيم حاج الصديق  
إدارة التخطيط والتدريب

Continuous rise in price وهي ظاهرة عالمية منتشرة في كل الدول تقريباً ولكن هنالك تفاوت في درجته، أي مرتفع high inflation في الدول النامية ومنخفض low inflation 5% في الدول المتقدمة.

تؤثر العوامل الخارجية في مستوى الأسعار الداخلية بمعنى أن الدول النامية تتأثر بالتغيرات في أسعار السلع المستوردة الغير تنافسية والتي لا يمكن إنتاجها محلياً مثل مدخلات الزراعة والصناعة من آلات ومعدات ووسائل وأجهزة إلكترونية ومواد خام ومنتجات كيميائية والتي تستورد من الدول الصناعية والتي هي الأخرى تتأثر بالتغيرات في أسعار السلع المستوردة من الدول النامية مثل المنتجات الزراعية كالقطن والسمسم، والمعادن مثل الزنك والذهب والفضة والنفط الخام على وجه الخصوص.

ويؤثر التضخم على ميزان المدفوعات إذ أن مجموع الصادرات والواردات معاً تتحدد بالأسعار التي تتم بها مبادلة السلع والخدمات وبالكميات المشحونة وسعر الصرف بين العملات لدى الدول المعنية.

شهد الإقتصاد السوداني ارتفاعاً في معدل التضخم منذ العام

## مقدمة:

يهدف المقال إلى تحليل المنهجية المتبعة لحساب الأرقام القياسية للمستهلك (Consumers Price Inde) وقياس معدل التضخم (Inflation rate) في السودان ومدى مواكبة المنهجية التي تطبق بواسطة الجهاز المركزي للإحصاء للقياسات المتبعة عالمياً، كما يهدف المقال أيضاً للتعريف بالطريقة التي يدار بها استهداف أرقام معدل التضخم باعتباره أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية.

خلصت الدراسة الى نتائج وملاحظات فيما يتعلق بمصادقية الأرقام الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء ومدى كفاءة استهدافها الذي يرد ضمن الاهداف الكلية للسياسة النقدية الصادرة من بنك السودان المركزي بالتنسيق والتشاور مع وزارة المالية والجهات الاخرى المعنية.

## مفهوم التضخم:

التضخم هو معدل التغيير في ارتفاع الأسعار خلال فترة زمنية معينة، Percentage increase in price level during a certain period ويكون الإقتصاد متأثراً بالتضخم حينما يكون في حالة ارتفاع في الأسعار لفترات مستمرة.



الأخذ في الاعتبار أن رقم التضخم يكون بالموجب لأنه لو أصبح بالسالب (below zero) Faces deflation سوف يؤدي ذلك للكساد الاقتصادي ويؤدي الى خروج بعض المستثمرين والتجار والمزارعين من سوق العمل والتضخم المعتدل ينشط النمو الاقتصادي، أما التضخم الجامح والذي يجري بأرقام مضاعفة يوفر مناخاً غير مواتي للاستثمار والنمو والإستخدام وتكون له آثار سلبية على محدودوي الدخل والمعاشيين والمتقاعدين لأن القيمة الحقيقية لدخلهم تتناقص دائماً وتتآكل القوة الشرائية لدخولهم.

1960 (حسب البيانات المتوفرة) إذ كان رقمه يتكون من خانتين عشريتين ووصل ثلاث خانات عشرية hyperinflation (three digits percentage points) حتى عام 1996 كما موضح في الجدول رقم (1). ثم إنخفض إلى خانتين عشريتين (extremely high inflation two digits percentage points) ما بين عامي 1997 - 1999م وأصبح معتدلاً Moderate inflation (it range from 5% to 25-30%) منذ عام 2000 برقم عشري واحد.

يستهدف البنك المركزي ووزارة المالية التضخم المعتدل مع

### جدول رقم (1)

معدل التضخم 1990 - 2006 (أساس يناير 1990 = 100)

مجموعة الدخل (عليا، وسطى، دنيا، موحد)				
التضخم العام	مجموعة الدخل الدنيا	مجموعة الدخل الوسطى	مجموعة الدخل العليا	السنوات
	معدل التضخم	معدل التضخم	معدل التضخم	
67.4	68.6	67.4	66.8	1990
122.5	121.8	123.7	120.2	1991
119.2	113.4	117.6	125.4	1992
101.2	101.4	101.3	100.8	1993
115.9	116.9	115.4	116.7	1994
69.0	68.4	68.4	70.5	1995
130.4	135.3	132.7	123.3	1996
47.2	46.4	47.7	46.4	1997
17.0	17.0	17.1	16.8	1998
16.2	15.7	16.0	16.7	1999
8.0	8.4	8.0	7.9	2000
4.9	4.8	4.9	5.0	2001
8.5	7.4	8.3	9.4	2002
7.4	7.9	7.7	6.6	2003
8.7	8.5	8.5	9.3	2004
8.3	9.9	8.5	7.0	2005
7.3	6.4	7.2	8.1	2006

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - قسم التجارة الداخلية

## ارتباط الأسعار بعرض النقود:

كمية النقود  $MV = PT$  قيمة الخدمات التي بيعت تساوي مقدار النقود بدلاً عن السلع.

$M =$  عرض النقود

$V =$  سرعة دوران النقود

$P =$  قيمة عرض المعاملة

$T =$  عدد المعاملات خلال الفترة الزمنية

نسبة لصعوبة إيجاد قيم  $V, T$  أستعوض عنها بالمعاملة  $MV = PY$

الدخل القومي أو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية  $PY =$

جدول رقم (2) يوضح سرعة دوران النقود  $v = py / m$  كما ورد

في تقارير بنك السودان المركزي لسنة 1990 وحتى 2006م.

كان المواطن السوداني أيام التضخم المرتفع جداً قبل عام 1997م عندما تحدث أي زيادة في الأجور يتخوف منها لأنها سوف تضاعف له الأسعار أكثر من اللازم مما يضيع القيمة الحقيقية لتلك الزيادة ، أي أن زيادة 1% في عرض النقود من شأنها أن تؤدي بزيادة 1% أو أكثر في مستوى الأسعار . فالمواطن يحتاج إلى النقود لكي يجري معاملاته في شراء السلع والخدمات وينتج عن ذلك طلب على النقود من أجل هذه المعاملات وبالتالي يولد ارتباط قوى بين زيادة كمية النقود (عرض النقود بمعناه الواسع) وإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية فيما عبر عنها بنظرية

## جدول رقم (2)

### يوضح سرعة دوران النقود

SD Millions			
السنوات	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية	عرض النقود بمعناه الواسع	Velocity
Years	Nominal GDP	M2	GDP /M2
1990	11011	3.164.46	3.48
1991	19266	5.269.55	3.66
1992	42182	14.159.45	2.98
1993	94845	26.858.34	3.53
1994	188129	40.535.29	4.64
1995	552911	70.586.60	7.83
1996	1033068	116.598.60	8.86
1997	1676937	159.713.70	10.50
1998	2289600	206.951.30	11.06
1999	2601900	257.918.00	10.09
2000	2892300	346.670.60	8.34
2001	3380555	432.213.00	7.82
2002	3.875.438.20	563.266.00	6.88
2003	4.203.817.90	734.086.00	5.73
2004	4.910.661.70	960.446.00	5.11
2005	6.432.876.10	1.403.138.10	4.58
2006	7.458.147.30	1.787.177.89	4.22

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام (1990 - 2006).



وسلامة ميزان المدفوعات واحتواء الكتلة النقدية في الحدود المتماشية مع متطلبات النمو الاقتصادي. بجانب تحقيق الأهداف العامة الأخرى للموازنة والحفاظ على معدلات النمو الموجبة والمستدامة في الناتج القومي، وحصر التضخم في مستوي مناسب ومقبول ويتم استهداف معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومن الزيادة في عرض النقود M2 كهدف وسيط. الجدول رقم (3) يوضح معدل التضخم المستهدف ومعدل التضخم العام الفعلي للفترة 1996 - 2006.

جدول رقم (3)  
معدل التضخم المستهدف والفعلي

متوسط معدل التضخم العام (الفعلي)	معدل التضخم المستهدف	السنة
130.4	30	1996
47.2	20	1997
17.0	14	1998
16.2	12	1999
8.0	10	2000
4.9	5.0	2001
8.5	7.0	2002
7.4	5.0	2003
8.7	6.5	2004
8.3	7.5	2005
7.3	8.0	2006

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء.



يلاحظ من معادلة كمية النقود ومن الجدول رقم (2) أن (V) سرعة دوران النقود تتأثر مباشرة ب (M2) عرض النقود بمعناه الواسع و (PT) أو (py). ومن المعادلة يتضح أن أي زيادة في (M2) تؤثر في سرعة دوران النقود ومن الجدول يلاحظ أن سرعة دوران النقود ترتفع وتخفض مع إجمالي الناتج المحلي، وعند ثبات عدد المعاملات في الناتج المحلي (t) فإن سرعة النقود ترتفع وتخفض مع قيمة المعاملات (P) أي أن هناك علاقة بين (M2) و (P) وأن هناك ارتباط بين التضخم وعرض النقود وذلك ناتج عن الطلب على النقود عند حدوث التضخم.

السياسة النقدية والتمويلية واستهداف معدل التضخم: يبدأ الإعداد للسياسة النقدية والتمويلية لكل عام في النصف الثاني من العام وذلك بتقييم السياسة النقدية والتمويلية للعام السابق توطئة لوضع الملاحظات والمقترحات الجديدة والتي سيتم على ضوءها الإعداد للسياسة النقدية والتمويلية الجديدة وفقاً للأهداف الكلية للموازنة العامة بالتركيز على الحفاظ على استقرار ومرونة سعر الصرف وذلك بغرض الحفاظ على التوازن الداخلي والخارجي،

3. الرقم المرجح برقمي باشي و لاسبير ويعرف برقم فيشر (Fisher Index) وهو الجزر التربيعي لمضروب الرقمين على النحو التالي :

$$\text{Price Index} = \sqrt{\left(\frac{\text{SUM P1 Q0}}{\text{SUM P0 Q0}}\right) \times \left(\frac{\text{SUM P1 Q1}}{\text{SUM P0 Q1}}\right)} \times 100$$

بما أن رقم باشي يتطلب تحديد الكميات والأوزان المستهلكة في كل سنة من سنوات المقارنة فمن الصعب استخدامه في السودان. لذا فإن الجهاز المركزي للإحصاء يستخدم رقم لاسبير وذلك لسهولة تطبيقه حيث يعتمد على جمع الأسعار أسبوعياً فقط بينما معلومات الأوزان الأخرى تتوفر في سنة الأساس والتي تتغير بعد عدة سنوات عندما تكون هناك حاجة لذلك وتكتب معادلة لاسبير على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{LP} &= \left\{ \frac{\text{SUM (P1 Q0)}}{\text{SUM (P0 Q0)}} \right\} \times 100 * 1 \\ &= \left\{ \frac{\text{SUM (P0 Q0)(P1/ P0)}}{\text{SUM (P0 Q0)}} \right\} \times 100 * 2 \\ &= \left\{ \text{SUM (P1/P0} \times \text{W)} \right\} \times 100 * 3 \end{aligned}$$

1 \* تم ضرب المقام في P0 وقسم على P0

2 \* المعادلة بعد الضرب

$$W = \frac{P0 Q0}{\text{SUM (P0 Q0)}} * 3$$

حيث أن:

P1 تمثل أسعار المقارنة

P0 أسعار فترة الأساس

Q كمية فترة الأساس

W يمثل الأوزان

وتعتمد أوزان السلع والخدمات على دراسة ميزانية الأسرة ويحسب بقسمة الإنفاق على السلعة على مجموع الإنفاق الكلي:

$$W = \frac{P0 Q0}{\text{SUM (P0 Q0)}}$$

يتضح من الجدول (3) أن هنالك تقارب وانسجام بين معدل التضخم المستهدف ومتوسط معدل التضخم العام (الفعلي) خلال الفترة (2000 - 2006م).

الأرقام القياسية للأسعار وكيفية تطبيقها في السودان:

يُعرف الرقم القياسي بأنه مقياس للتغير النسبي في مؤشر ما أو في مجموعة من المؤشرات خلال فترة زمنية معينة بالمقارنة بفترة سابقة. ويتم اختيار فترة الأساس للأرقام القياسية بحيث تكون فترة طبيعية مستقرة لا تتضمن ظروفاً استثنائية كالحروب والإضطرابات أو الكوارث الطبيعية والكساد و المجاعات. وفترة الأساس تكون يوم معين أو شهر معين أو سنة معينة. وتستخدم الأرقام القياسية لقياس التغير الذي يطرأ على العديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، وتغير القوة الشرائية للنقود، الدخل القومي، الإستهلاك، الصادرات والواردات، الأجور... الخ.

وبما أن الأرقام القياسية للأسعار وحدها لا تعكس المصدقية وتتجاهل الأهمية النسبية للسلع لذا فقد استخدمت الأرقام القياسية المرجحة وأتفقت المراجع الإحصائية على ثلاثة أرقام قياسية لحساب الأسعار على النحو التالي:

1. الرقم القياسي المرجح بكميات وأوزان سنة الأساس ويعرف برقم لاسبير (Lapsers index) وصيغته على النحو التالي:

$$\text{Price Index} = \left\{ \frac{\text{SUM P1 Q0}}{\text{SUM P0 Q0}} \right\} \times 100$$

حيث أن:

P1 = سعر السلعة سنة المقارنة

P0 = سعر السلعة سنة الأساس

Q0 = كمية وأوزان سنة الأساس

2. الرقم القياسي المرجح بكميات وأوزان المقارنة ويعرف برقم باشي Pashee Index وهو:

$$\text{Price Index} = \left\{ \frac{\text{SUM P1 Q1}}{\text{SUM P0 Q1}} \right\} \times 100$$

حيث Q1 = كميات وأوزان السلع لسنة المقارنة



جدول رقم (5)

الرقم القياسي للأسعار 1990 - 2006 (أساس يناير 1990 = 100)

مجموعة الدخل (عليا، وسطى، دنيا، موحد)				
السنوات	مجموعة الدخل العليا	مجموعة الدخل الوسطى	مجموعة الدخل الدنيا	الرقم القياسي الموحد
	الرقم القياسي للأسعار	الرقم القياسي للأسعار	الرقم القياسي للأسعار	
1990	134.99	134.30	137.50	134.86
1991	295.70	306.00	305.00	303.07
1992	666.41	665.90	350.90	664.30
1993	1.338.20	1.340.40	1.310.70	1.336.35
1994	2.899.90	2.888.30	2.843.20	2.886.24
1995	4.944.20	4.863.20	4.787.50	4.876.53
1996	11.040.00	11.317.60	11.263.50	11.235.54
1997	16.179.10	16.604.30	16.491.10	16.475.09
1998	18.891.30	19.444.90	19.298.60	19.276.80
1999	22.037.50	22.555.00	22.336.10	22.388.33
2000	23.787.40	24.366.90	24.206.30	24.190.07
2001	24.985.80	25.553.90	25.370.10	25.377.49
2002	27.331.50	27.683.70	27.253.50	27.537.65
2003	29.122.70	29.818.10	29.394.90	29.579.16
2004	31.828.10	32.328.20	31.871.10	32.138.60
2005	34.058.55	35.081.53	35.041.40	34.797.60
2006	36.893.96	37.606.25	37.306.08	37.362.23

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - قسم التجارة الداخلية

بالنسبة للسودان تمت عملية مسح ميزانية الأسرة (Family budget survey) خلال الأعوام (1978 - 1980) وذلك لتحديد الأوزان المستخدمة في إيجاد الرقم القياسي للأسعار وتستخدم هذه الأوزان حتى الآن رغم التغيرات التي حدثت في نمط الاستهلاك منذ العام 1980، كما يوضح الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)

الأوزان وفئات الدخل

رقم	البند	الدخول الدنيا	الدخول الوسطى	الدخول العليا
1	الأطعمة والأشربة	6588	6375	5691
2	الملابس والأحذية	273	277	422
3	تكلفة السكن	1202	1057	943
4	الأدوات المنزلية	279	372	427
5	العناية الصحية	50	92	172
6	المواصلات والنقل	550	602	843
7	الترفيه	113	171	307
8	التعليم	73	146	189
9	أخرى	873	908	1006
	الجملة	10.000	10.000	10.000

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

بعد تحديد الأوزان من دراسة ميزانية الأسرة تجمع الأسعار المقارنة من عدة أسواق، وذلك للسلع المضمنة في سلة المستهلك وعددها 173 سلعة وخدمة. ويتم جمع البيانات أسبوعياً عن طريق العينة البسيطة. ثم تعالج هذه البيانات بالحاسب الآلي ويتم إجراء العملية الحسابية للرقم القياسي للمستهلك كما موضح في الجدول رقم (5) ومعدلات التضخم حسب البرنامج المصمم لذلك.

## كيفية حساب التضخم في السودان:

اتفقت مراجع الاقتصاد الكلي على ثلاثة طرق أساسية يحسب بها التضخم منها طريقتان متشابهتان هما:

1. الأرقام القياسية لأسعار المنتج (Producer Price Index (PPI)  
2. الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (Consumer Price Index (CPI)  
تستخدم الطريقة (PPI) بواسطة الدول المتقدمة والصناعية نسبة لتوفر المعلومات حيث أن جمع البيانات التي تتم عند باب المزرعة أو المصنع أو مكان الخدمة. وهذا الرقم لا يتأثر بالعوامل الجانبية مثل الضرائب، خدمات الترحيل، أو أي إضافات للسعر حيث تكون الأسعار حديثة وتحتاج معالجة البيانات لتقنية عالية وإمكانيات بمستوى عالي لا تتوفر في الدول النامية، بعد تكوين الرقم (PPI) يمكن حساب التضخم على النحو الآتي:

$$\text{معدل التضخم} = 100 \times \left[ 1 - \frac{\left( \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المنتج لعام المقارنة}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المنتج للعام السابق}} \right)}{\left( \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المنتج لعام المقارنة}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المنتج للعام السابق}} \right)} \right]$$

$$\text{Inflation Rate} = \left[ \frac{(PPI) t}{(PPI) t-1} - 1 \right] \times 100 \quad \text{أي:}$$

ويمكن أن تكون المقارنة خلال عام أو شهراً أو أسبوعاً.

أما الطريقة الثانية فهي حساب رقم معدل التضخم بمخفض إجمالي الناتج المحلي (Deflator) Gross Domestic Product وهذا الرقم يصعب تكوينه في السودان لعدة أسباب منها أن إجمالي الناتج المحلي يحسب سنوياً يعني المخفض لا يحسب على مدى عام إلا بعد نهايته. وأن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يدخل في تكوين رقم المخفض مما جعله مؤشراً ولا يعكس حقيقة القطاعات التي عدلت فيها الأرقام بواسطة ويحسب المخفض على النحو التالي:

$$*1 \text{ مخفض إجمالي الناتج المحلي} = \frac{\text{إجمالي الناتج المحلي الاسمي}}{\text{إجمالي الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

$$\text{Or GDP Deflator} = \left[ \frac{\text{Nominal GDP}}{\text{Real GDP}} \right] \times 100$$

$$*2 \text{ مخفض إجمالي الناتج المحلي} = \frac{\text{إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية}}{\text{إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة}} \times 100$$

1 \* إجمالي الناتج المحلي الاسمي = (Nominal GDP) إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية GDP at current price

2 \* إجمالي الناتج المحلي الحقيقي = Real GDP = الناتج المحلي بالأسعار الثابتة GDP at constant price

$$\text{GDP Deflator} = \left[ \frac{\text{GDP at Current Price}}{\text{GDP at Constant Price}} \right] \times 100$$

وبعد يمكن حساب التضخم على النحو التالي:

$$\text{Inflation Rate} = \left[ \frac{\text{GDP Deflator } t}{\text{GDP Deflator } t-1} - 1 \right] \times 100$$

$$\text{معدل التضخم} = 100 \times \left[ 1 - \frac{\left( \frac{\text{مخفض إجمالي الناتج المحلي للعام الحالي}}{\text{مخفض إجمالي الناتج المحلي للعام السابق}} \right)}{\left( \frac{\text{مخفض إجمالي الناتج المحلي للعام الحالي}}{\text{مخفض إجمالي الناتج المحلي للعام السابق}} \right)} \right]$$

أما الطريقة الثالثة (CPI) فهي مستخدمة لحساب التضخم في السودان ومعظم الدول النامية ويمكن حسابه أسبوعياً أو شهرياً أو خلال العام:

$$\text{معدل التضخم} = 100 \times \left[ 1 - \frac{\left( \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك للعام الحالي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك للعام السابق}} \right)}{\left( \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك للعام الحالي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك للعام السابق}} \right)} \right]$$

$$\text{Inflation Rate} = \left[ \frac{(CPI) t}{(CPI) t-1} - 1 \right] \times 100 \quad \text{أي:}$$

تعامل الجهاز المركزي للأحصاء مع حساب الأرقام القياسية لأسعار المنتج (CPI) (جدول رقم 5) وحساب معدل التضخم (Inflation rate) (جدول رقم 1) حسب الإمكانيات المتاحة وقد نجح في ذلك حسب ما ورد في نتائج هذه الدراسة.

## نتائج وملاحظات:

يشير أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية (Macro-economic indicators) إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي، قد حقق الأهداف المنشودة والتي تتمثل في ترشيد الإنفاق الحكومي، مع الانضباط المالي وولاية وزارة المالية على المال العام، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتقليل الطلب على النقد الأجنبي لتمويل المشاريع المحلية، مع منع التبادل السلعي محلياً بالدولار، تخفيض الإستهانة من البنك المركزي والإستهانة عنه بموارد حقيقية باستخدام شهادات مشاركة الحكومة (شهادة) وشهادات الاستثمار الحكومية. وانعكس هذا إيجاباً في تخفيض أرقام التضخم حتى وصلت إلى الرقم الاحادي المستهدف، مع الإستهانة في زيادة معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال الاتزان في زيادة عرض النقود.

أما في منهجية قياس الأرقام فقد ظهر من الأرقام أنها تتناسق وتتواءم مع أرقام المؤشرات الكلية الأخرى، مثل الناتج المحلي والزيادة في عرض النقود، وذلك من خلال سرعة دوران النقود، التي ترتفع وتخفض مع ارتفاع وانخفاض التضخم كما يوضح الجدول رقم (6) وهذا يدل على نجاح السياسات الاقتصادية الكلية التي تدار بكفاءة عالية بواسطة وزارة المالية وبنك السودان المركزي والجهات الأخرى ذات الصلة.



## جدول رقم (6)

معدل التضخم وسرعة دوران النقود ومعدل نمو الناتج المحلي  
والزيادة في عرض النقود خلال الفترة 2000 - 2006

السنة	معدل التضخم العام	سرعة دوران النقود	معدل النمو في الناتج المحلي	الزيادة في عرض النقود
2000	8.0	8.34	8.3	34%
2001	4.9	7.82	6.4	25%
2002*	8.5	6.88	6.5	30%
2003	7.4	5.73	5.8	30%
2004	8.7	5.11	9.1	31%
2005	8.3	4.58	8.1	46%
2006	7.3	4.22	9.3	27%

المصدر: الجداول السابقة بالدراسة.

إن المنهجية المستخدمة لحساب التضخم هي المنهجية التي تم تطويرها بواسطة الصندوق عالمياً وتستخدم منها لاسيبر للأرقام القياسية وأن إدارة الصندوق تطلع على تفاصيل هذه الأرقام شهرياً وتقوم بتحليلها. وورد أيضاً أن المنهجية المتبعة سليمة وتدار بكفاءة أن هذه الأرقام لا تعكس غير الواقع.

### الخلاصة:

تخلص هذه الورقة إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء ملتزم بالقياسات العالمية فيما يخص منهجية حساب التضخم وحساب الأرقام القياسية وقد أكد على ذلك صندوق النقد الدولي. وإذا كانت هناك ثمة ملاحظة فهي عمل دراسة أكثر تفصيلاً وشمولاً لاعادة النظر في حساب ميزانية الأسرة وذلك بالعمل على تحديث مجموعات الأوزان خلال فترات محددة وفق برنامج معين حتى يستوعب التطورات التي تحدث في نمط الاستهلاك وفق المتغيرات التي يشهدها الاقتصاد السوداني. (دخول خدمات الهاتف والجوال والانترنت ضمن النفقات واصبح لها وزن مقدر في ميزانية الأسرة).

لابد من زيادة عينة الاسواق والمراكز التي تجمع منها الاسعار للسلع والخدمات لسنة المقارنة، وذلك بتوسيع النطاق حتى يشمل الاسواق في المناطق الريفية النائية كما ان هناك ثمة حاجة لشمول هذه الدراسة للمناطق الجنوبية والعمل على ادخال التقانة الحديثة وذلك بادخال الشبكة الالكترونية والاستفادة من خدمات الانترنت لكي تربط المراكز والاسواق حتى تصل المعلومة في حينها.

اما في مجال منهجية استهداف التضخم وهذا يتم ضمن استهداف المؤشرات الاقتصادية الكلية (Macro-economic indicators) الأخرى مثل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي والزيادة في عرض النقود إذ لابد أن يتم التوازن عند استهداف أرقام المؤشرات الكلية ويتم ذلك بالاتفاق بين وزارة المالية وبنك السودان المركزي عند طرح السياسات النقدية والمالية.

مؤشرات الاقتصاد الكلي تتكامل في تجانس تام مع بعضها البعض فمصدقية ونجاح استهداف أي مؤشر يكون له الأثر الإيجابي نحو المؤشر الأخر وعليه نؤكد على أن مصداقية ونجاح استهداف التضخم اثرأ ايجابياً في المؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى ويؤثر في مصداقيتها ونجاح استهدافها كما وضح في هذه الدراسة.

### المراجع والاصدارات:

- \* الإحصاء الاقتصادي، دكتور عبد الحسين زيني - استاذ الإحصاء الاقتصادي جامعة بغداد.
- \* الإحصاء العلوم الإدارية والتطبيقية، د. عبدالحيد عبدالمجيد البداوي - جامعة الأزاء عمان الأردن.
- \* منشور سياسات بنك السودان المركزي.
- \* منشور لعدة اعوام بنك السودان المركزي.
- \* التقارير السنوية لبنك السودان المركزي - عدة اصدارات.
- \* جدول الرقم القياسي للاسعار ومعدل التضخم للاعوام 1995 - 2006 - قسم التجارة الداخلية بالجهاز المركزي للإحصاء.

\* Principle of macroeconomic, J. Harder and William Pool

المحافظة على مصداقية أرقام التضخم ولكي يتم حساب هذه الأرقام بطريقة أكثر واقعية وشمولية بدأ العمل في المسح السريع لنفقات الأسرة لمرحلة إسعافية حتى يتم بها تحديث الأوزان التي تستخدم في حساب الرقم القياسي للمستهلك لتعكس واقع نفقة المعيشة الحالي الذي تطور واختلف عن الفترة 1978-1980م التي تمت فيها دراسة ميزانية الأسرة وأصبحت خدمات الاتصالات (الهاتف السيار والانترنت) تمثل وزناً مقدراً في ميزانية إنفاق الأسرة كما ارتفع الإنفاق على الصحة والتعليم عن نهاية السبعينات أما الآن فقد أصبح لها وزن كبير خاصة مع ظهور المدارس والمستوصفات الخاصة. لذا كان قيام الجهاز المركزي بالمسح السريع الإسعافي لنفقات الأسرة في غاية الأهمية.

بدأ العمل في المسح السريع لنفقات الأسرة في يوليو 2007 كمرحلة إسعافية بعينة قدرها 3036 وزعت على كل الولايات وذلك حسب الكثافة السكانية. هنالك فترتان للمسح فترة صيفية وهي شهر يوليو وأغسطس وفترة شتوية شهري نوفمبر وديسمبر مع مراعاة الاعتبار للموسمية. وعلى سبيل المثال تم إختيار 48 أسرة بولاية القضارف ووزعت لهم إستمارة المسح على أن تملأ بالنفقات اليومية وذلك لمدة 15 يوم ملأت في شهر يوليو. وسوف تتكرر هذه العملية في شهري نوفمبر وديسمبر.

لابد من الإشارة في الختام بشهادة الكفاءة التي منحها صندوق النقد الدولي للجهاز المركزي للإحصاء بالسودان حول مصداقية الأرقام. ورد في تقرير الصندوق EBS/99/125 بتاريخ 14 يوليو 1999م. "The official CPI appears conceptually sound and competently managed. There is no definitive evidence that it does not reflect correctly the rise in prices for the population as a whole".



# تفعيل دور أسواق رأس المال في تمويل النشاط الزراعي ومنهجية جديدة لإزالة الغبن في بيع السلم

د. ابراهيم أحمد أونور / خبير بصندوق النقد العربي - أبوظبي

## مقدمة:

من أهم المشاكل التي تواجه تمويل القطاع الزراعي في السودان كبر حجم المبالغ المطلوبه لمقابلة احتياجات المزارعين مع ضعف مقدراتهم الماليه لتمويل العمليات الزراعيه بالاضافه لوجود مخاطر عاليه للبنوك التجاريه عند تمويل هذا القطاع. بالرغم ان السياسه النقديه للبنك المركزي تهدف تطوير وتفعيل التمويل المصرفي للقطاع الزراعي الا ان وجود المخاطر العاليه للتمويل تستدعي استحداث آليات جديده تركز على تنوع مصادر التمويل بغية تقليل المخاطر المتعلقة بتركيز مصدر التمويل في القطاع المصرفي فقط.

من الأسباب التي تزيد مخاطر تمويل القطاع الزراعي في السودان:

1. التذبذب في الأسعار العالمية لبعض المحاصيل الزراعيه وذلك لضعف الجودة وغياب السياسه التسويقيه للمنتج السوداني وضعف الإمكانيات التخزينيه لهذه المحاصيل.

2. غياب التصنيع الزراعي (Agro-Industry) المحلي الذي يستوعب المنتجات الزراعيه في الصناعه المحليه بدلاً من تصديرها خام.

3. سوء تسعير السلع المسلم فيها (في حالة السلم) يزيد من مخاطر عدم إيفاء المزارع بالتزامه تجاه رب المال لأن ذلك يساهم في تخفيض التمويل الممنوح للمزارع مما يؤثر ذلك سلباً على كمية الإنتاج.

## الغرض من البحث:

الغرض من هذا البحث هو استعراض كيفية إدخال فكرة الصناديق الاستثمارية لتمويل بيع السلم وذلك للمساهمة في تقليل مخاطر تقلبات أسعار السلع وتقليل مخاطر الاعتماد





على سلعة واحدة بالإضافة لتقليل مخاطر الاعتماد على مصدر تمويلي واحد.

من أهداف الدراسة أيضاً إدخال منهجية جديدة لتسعير صكوك السلم والسلع مع الأخذ في الاعتبار تسعير المخاطر التي ينطوي عليها تمويل السلم، مما يعنى ذلك إزالة الغبن عن المزارع والمستثمر منذ بدء العمليات الإنتاجية بدلاً عن معالجة الغبن عند نهاية النشاط الإنتاجي كما هو معمول به حالياً.

#### أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في مساهمته في تطوير وتفعيل سوق عقود السلم الذي يمثل امتداداً طبيعياً للسوق الحاضر. في سوق عقود السلم يتم التعاقد بين البائع والمشتري على تسليم سلعة ما في تاريخ لاحق، على أن يدفع الثمن حاضراً عند التعاقد. سبب لجوء الطرفين لتلك السوق هي الرغبة في تخفيض مخاطر التقلبات السعرية المستقبلية للأصل محل التعاقد. في السوق الحاضر يتم تسليم السلعة واستلام الثمن فور التعاقد. ولكن يمكن أن يكون المشتري في حاجة إلى السلعة في المستقبل وليس الآن، حينئذ سيدد أمامه ثلاث بدائل:

**البديل الأول:** هو شراء السلعة الآن وتخزينها إلى حين الحاجة إليها.

**البديل الثاني:** هو الانتظار حتى تاريخ الحاجة إلى السلعة ثم شرائها من السوق الحاضر.

**أما البديل الثالث:** فهو التعامل في سوق عقود السلم وذلك بشراء السلعة بسعر متفق عليه ومدفوع القيمة حالاً يناسب توقيت الحاجة إلى السلعة.

بالطبع تختلف المخاطر والتكاليف المصاحبة للبدائل الثلاث. في ظل البديل الأول يتكبد المشتري تكاليف التخزين، وفي ظل البديل الثاني هناك مخاطر تغير سعر السلعة في السوق الحاضر في تاريخ الشراء مقارنة بما كان عليه قبل ذلك، أما في ظل البديل الثالث لا يوجد تكاليف للتخزين كما تتخفف مخاطر التغير في الأسعار.

وهكذا يبدو واضحاً أن وجود سوق فاعل ومتطور لعقود السلم يمكن أن يسهم في تجنب المزارع مخاطر تغير السعر. فمثلاً المزارع الذي سيجني محصول الفول السوداني في شهر

ديسمبر يستطيع أن يبيع محصوله في شهر يوليو من نفس العام بمقتضى عقد سلم بسعر محدد من الآن ومدفوع القيمة بصرف النظر عن السعر السائد في السوق الحاضر في شهر ديسمبر والذي قد يكون منخفضاً بسبب وفرة المحصول. وشركات تصنيع الزيوت التي في حاجة إلى بذرة الفول في شهر ديسمبر يمكنها إبرام عقد من شهر يوليو مثلاً بسعر محدد ومدفوع في تاريخ التعاقد بصرف النظر عن السعر في السوق الحاضر حينذاك والذي قد يكون مرتفعاً بسبب ضعف المحصول أو بسبب مشكلات في النقل والتخزين. بعبارة أخرى أن كلا الطرفين قد غطى نفسه ضد مخاطر تغير السعر. من الأليات الهامة لتطوير سوق عقود السلم تطوير وتفعيل الصناديق الإستثمارية وربطها بتمويل الأنشطة الزراعية عبر سوق الأوراق المالية الأمر الذي سنتناوله في الجزأ التالي من البحث.

#### صندوق بيع السلم:

يتضمن صندوق بيع السلم تشكيلة من السلع الزراعية المختارة بعناية بهدف تعظيم صافي عوائد الصندوق. بموجب حجم رأس المال المحدد للصندوق ومستوى أسعار السلع المكونة للصندوق يتم تحديد القيمة الاسمية للصك الواحد. بهذا الفهم يصبح صندوق السلم صندوق استثماري مقفول ذو أجل محدود ورأس مال محدد مسبقاً. يتم إصدار صكوك السلم بإتباع أحد الأسلوبين التاليين:

1/ أسلوب التفاوض الذي يتم بشكل مباشر بين الجهة التي تشرف على تمويل السلم (فيما يلي سوف نسمى هذه الجهة بالبنك الزراعي) ومجموعة مستثمرين (بنوك تجاربه).  
2/ أو أسلوب المناقصة التنافسية الذي يقوم البنك الزراعي بموجبه بطرح المناقصة على جميع البنوك التجارية، موضحاً كافة المعلومات عن الإصدار وبالطبع فإن البنك الذي يقدم أفضل الشروط يحصل على الإصدارات.

تتكون عناصر صندوق السلم من العناصر الآتية:

1- اتحاد المزارعين (أو من يمثل المزارعين).

2- البنك الزراعي.

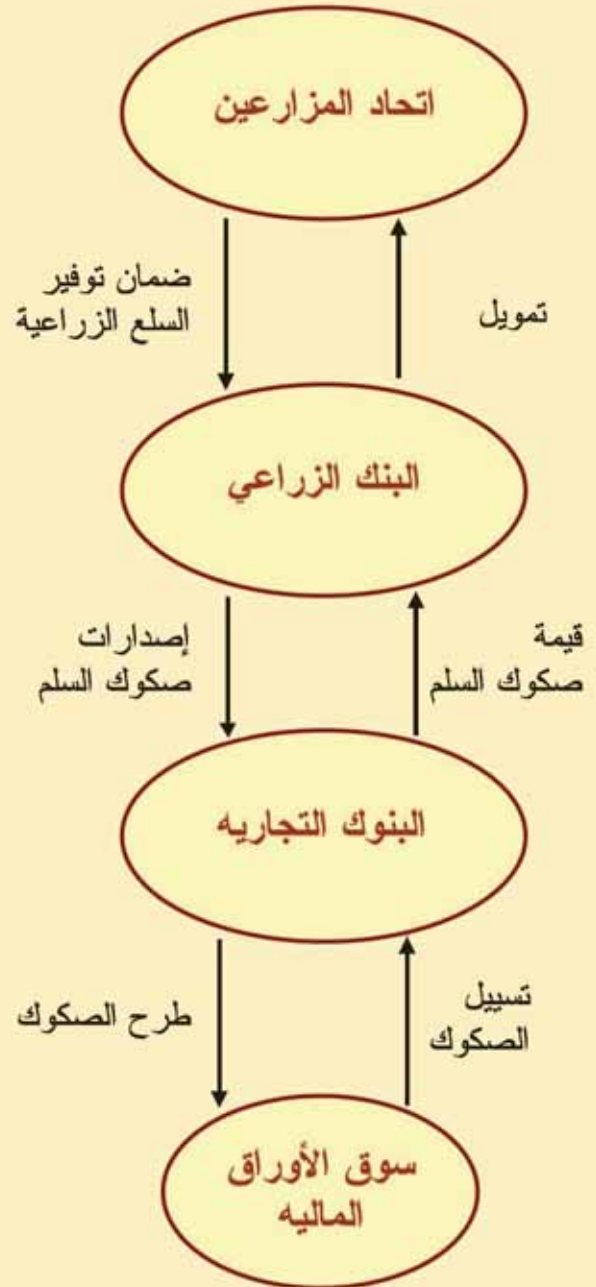
3- المستثمرين في صكوك السلم.



العلاقة بين العناصر الثلاثة موضحة في الشكل (2) التالي:

### الشكل (1)

العلاقة بين عناصر الصندوق



#### 1- اتحاد المزارعين:

هو الجهة الرقابية والضامن لتسليم المحاصيل الزراعيه للبنك الزراعي بمقتضى عقد السلم المتفق عليه وبالتالي وجود الاتحاد ضمن عناصر الصندوق في غاية الأهمية لأنه يساهم في تقليل مخاطر عدم استلام المحصول المتفق عليه في

التاريخ المحدد حسب عقد السلم. كما أنه أيضاً الجهة المشاركة مع البنك الزراعي في تحديد سعر السلم لكل السلع المكونة للصندوق.

ولذلك يمكن القول أن الاتحاد يؤمن مصالح المزارعين والمستثمرين في صكوك السلم على حد سواء.

#### 2- البنك الزراعي:

هو الجهة التي تتعامل مع الاتحاد بصورة مباشرة وهو الذي يحمي مصالح المزارعين والمستثمرين في صكوك السلم وذلك بادرة الصندوق حتى تاريخ تصفيته. ولذلك يمكن القول بأن من مهام البنك الزراعي (أو مدير الصندوق) القيام بدور محايد واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالح المزارعين والمستثمرين وذلك بتسعير السلع موضع العقد بصورة عادلة لكل الأطراف المعنية.

#### 3- البنوك التجارية:

تمثل البنوك التجارية المصدر الأساسي لتمويل صندوق السلم والهدف من تكوين مجموعة من البنوك هو توزيع المخاطر المحتملة من تمويل النشاط الزراعي بين أكبر عدد من البنوك التجارية.

من المخاطر التي تتجنبها البنوك التجارية في تمويلها للنشاط الزراعي تباعد الفترة الزمنية بين تمويل النشاط الزراعي واسترداد مبالغ التمويل من عائدات النشاط الزراعي، ولذلك لا بد من إيجاد آلية توفر للبنوك السيولة المطلوبة للاستفادة منها في فرص استثمارية أخرى مواتية وحتى لا تصبح فترة استرداد مبالغ تمويل النشاط الزراعي بمثابة تجميد لموارد البنوك التجارية. من الآليات الهامة في هذا الصدد وضع آلية تمويل للبنوك التجارية من خلال تحديد سقف تمويل للأنشطة المختلفة التي تتضمن النشاط الزراعي والأنشطة الأخرى التي تشمل النشاط التجاري في السلع الاستهلاكية. وفي هذا الإطار يمكن أن نقسم الفرص الاستثمارية المواتية للبنوك إلى نوعين. فرص استثمارية تتميز بمخاطر متدنية وعائدات عالية نسبياً كأمثال تمويل الأنشطة التجارية في السلع الاستهلاكية وفرص أخرى ذات عوائد منخفضة نسبياً ومخاطر أعلى كأمثال تمويل أنشطة القطاع الزراعي والصناعي.





1- يبدأ البنك التجاري بتخصيص التمويل المحدد لكل من قطاع التجارة والقطاع الزراعي وفقاً لما هو محدد له.  
2 - يقوم البنك بطرح صكوك تمويل القطاع الزراعي في سوق المال.

3- يخصص البنك جزء أو كل قيمة الصكوك التي تم تسيلها في سوق المال لتمويل القطاع التجاري وذلك بغية تغطية المخاطر المحتملة من تمويل النشاط الزراعي. ولذلك زيادة الإيرادات المتحققة من التمويل الإضافي للنشاط التجاري هي التي تدعم تدني الإيرادات الناتجة من تمويل النشاط الزراعي، وبالتالي تقلل مخاطر تعرض البنك لانعكاسات سلبية ناتجة من تمويله لهذا القطاع.

بما أن تسعير صكوك السلم مرتبط بتسعير المخاطر المحتملة من تمويل النشاط الزراعي من المهم الحديث عن مفهوم المخاطر وأنواعها وكيفية قياسها قبل أن نتطرق لمنهجية تسعير صكوك السلم وإزالة الغبن.

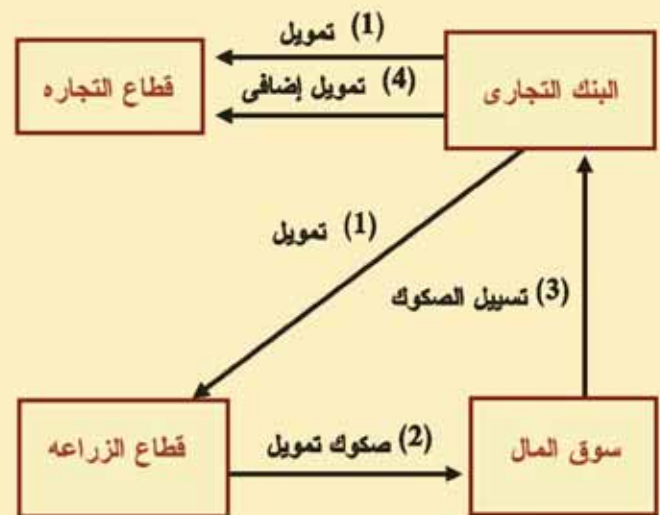
#### التنويع والمخاطر:

علماً بأن صندوق السلم يتضمن تشكيله من السلع الزراعيه المختاره بعنايه ودقه يمكن توضيح علاقة تنويع السلع بحجم المخاطر باعتبار الشكل (3) التالي:

ولذلك نقترح في هذا الصدد أن تتضمن سياسة البنك المركزي تحديد سقف تمويل للأنشطة ذات الربحية العالية والمخاطر المتدنية بحيث يرتبط تمويل هذه الأنشطة بحجم تمويلها للنشاط الزراعي، أي كلما زاد تمويل البنك التجاري للنشاط الزراعي كلما زادت فرص تمويل النشاط التجاري ذو الربحية العالية بحيث يمكن للبنك التجاري تعدي السقف المحدد لتمويل النشاط التجاري وذلك وفقاً للآلية الآتية:

الشكل (2):

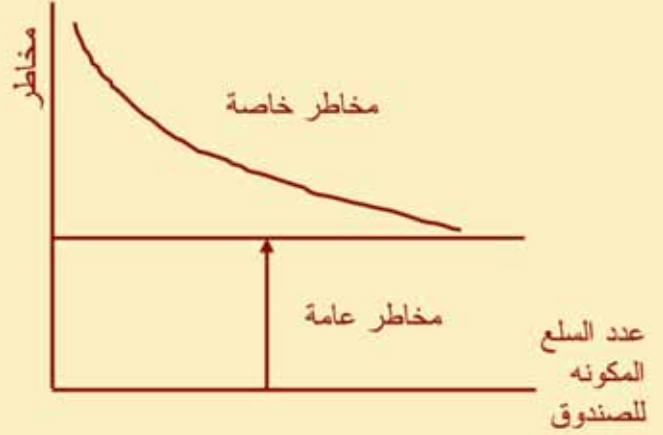
#### تحفيز البنوك التجارية لتمويل القطاع الزراعي





الشكل (3):

التنوع والمخاطر



$$R_{mt} = \text{عائد الصندوق في الفترة } t$$

$$\sigma_{Rj} = \text{الانحراف المعياري لعائد السلعة رقم } j$$

$$\sigma_{Rm} = \text{الانحراف المعياري لعائد مجموع السلع المكونه للصندوق}$$

$$r_{jm} = \text{معامل ارتباط عائد السلعة رقم } j \text{ بعائد الصندوق}$$

يمكن تحديد معامل بيتا ( $\beta$ ) بالحصول على المتوسط المرجح لقيم بيتا لكل السلع المكونه للصندوق أو وفقاً للمعادلة  $\beta = \sum_{j=1} w_j \beta_j$  كما يمكن أيضاً تحديد العائد الكلي للصندوق بالحصول على المتوسط المرجح لعائد السلع المضمنه في الصندوق أو  $R_m = \sum_{j=1} w_j R_{j,t}$  حيث  $w_j$  ترمز للأوزان المختلفة للسلع المضمنه في الصندوق.

تسعير صكوك السلم:

عند تسعير صكوك السلم ينبغي أن نستخدم معدل عائد الصك باستخدام المعادله التاليه:

$$r_s = \frac{\sum_{j=1} w_j (p_j' - p_j)}{\sum_{j=1} w_j p_j} \quad (2)$$

حيث:

$P_e$  = السعر المتوقع لكل سلعه عند تاريخ تصفيه الصندوق  
 $P$  = السعر الحالي (عند إبرام العقد) لكل سلعه في الصندوق  
 $w_j$  = الوزن الترجيحي لكل سلعة  
 $r_s$  = معدل العائد المتوقع للصك الواحد

عند افتراض أن عدد الصكوك المصدرة تعادل الوحدات السلعيه المكونه للصندوق (قناطر مثلاً) نجد معدل العائد للقنطار الواحد كما ممثل في المعادله (2) يساوى معدل عائد الصك الواحد. لذلك عند ضرب المعادله (2) أعلاه في جملة الصكوك نحصل على صافي الإيراد المتوقع من الاستثمار في صكوك السلم. عند تسعير صكوك السلم يجب أن نأخذ في الاعتبار مع المعادله (2) المخاطر المحتملة من الاستثمار في صكوك السلم، ولذلك لتحديد السعر العادل لصكوك السلم نجمع تكلفة شراء الصك الواحد زائداً العائد المحتمل للصك معدل للمخاطر أو حسب المعادله (3):

$$S = \sum_{j=1} w_j p_j (1 + \frac{r_s}{1+R}) \quad (3)$$

العلاقة التالية تمثل ركيزة أساسية في نظرية الاستثمار الحديثة: مجموع المخاطر = مخاطر خاصة + مخاطر عامة

المخاطر الخاصة هي نوع المخاطر المرتبطة بالسلعة المعنيه مثلاً التدبذب في أسعار سلعة الذرة أو الفول السوداني. يمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنوع بدلاً من التركيز على سلعة واحدة لأن عند تضرر المستثمر نتيجة لانخفاض سعر سلعة ما في الصندوق يمكن أن يعوض جزء أو كل الخسارة نتيجة لارتفاع سعر سلعة أخرى في نفس الصندوق. لذلك نلاحظ في الشكل (3) كلما زاد تنوع السلع في الصندوق كلما قلت المخاطر الخاصة.

أما المخاطر العامة تمثل المخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنوع لأنها مخاطر تشمل كل السلع بمستوى واحد وهذا النوع من المخاطر يتمثل في مخاطر شح الأمطار مثلاً. يمكن قياس المخاطر العامة بإيجاد قيمة معامل بيتا ( $\beta$ ) في المعادلات التاليه:

$$\beta_j = \frac{\text{cov}(R_{jt}, R_{mt})}{\sigma_{R_m}^2}$$

$$= r_{jm} \frac{\sigma_{R_j}}{\sigma_{R_m}} \quad (1)$$

حيث:

$R_{jt}$  = عائد السلعه رقم  $j$  في الفترة  $t$



حيث:

باستخدام المعادلة (2) أعلاه نحصل على معدل عائد الصندوق على النحو الآتي:

$$r_s = \frac{\sum w_j (P_j' - P_j)}{\sum w_j P_j} = \frac{4400}{9750} = 0.45$$

معدل عائد الصك يساوي 45%. لذلك يصبح سعر الصك تكلفة الصك (سعر الشراء) زائداً للعائد المتوقع معدل للمخاطر أو وفقاً للمعادلة (3) على النحو التالي:

$$S = 9750 + \frac{4400}{(1+R)'}$$

لتحديد معدل الخصم (R) يتطلب تحديد المتوسط المرجح لقيم بيتا والتي وفقاً لمعلومات الجدول (2) تساوي 0.72. إذا كان الصندوق قابل للتصفيه بعد تسعة أشهر وكان المتوسط السنوي لعائد صندوق شهامة (بافتراض أنه لا يتضمن أنشطه زراعيه ذات صله بمكون الصندوق) في السنوات الماضيه يساوي 20% يمكن حساب R باستخدام المعادله (4) حيث  $R=0.38$ . استناداً للمعلومات المعطى أعلاه يمكن حساب سعر الصك على النحو الآتي:

$$S = 9750 + \frac{4400}{(1.38)^{0.75}} = 13205 \text{ دينار}$$

سعر الصك الذي يعادل (13205 دينار) هو السعر الذي يضمن مصلحة رب المال (البنوك التجاريه) وكذلك المستثمرين في صكوك السلم.

تسعير السلع:

قبل الحديث عن إزالة الغبن أو عن تسعير سلع السلم وفقاً لمنهجية هذا البحث لابد في البدايه توضيح ما هو متبع في الوقت الحاضر في السودان بشأن إزالة الغبن في بيع السلم. لقد أصدرت الهيئة العليا للرقابة الشرعية في السودان فتوى إزالة الغبن أو ما يعرف بتخفيف الضرر الفاحش الذي يلحق بأي من طرفي عقد السلم وذلك استناداً على المبدأ الشرعي (لا ضرر ولا ضرار). الهدف الأساسي من الفتوى هو إزالة الضرر الناتج بسبب زيادة سعر المسلم فيه أو نقصه وقت التسليم عن الثمن المتفق بما يجاوز ثلث الثمن. أما الواقع

S تمثل سعر الصك الواحد معدل للمخاطر المحتمله.

R تمثل معدل تكلفة التمويل حسب نموذج تسعير الأصول الرأسماليه و t تمثل فترة استحقاق الصندوق.

نموذج تسعير الأصول الرأسماليه<sup>(1)</sup> يتمثل في المعادله الآتيه:

$$R = R_0 + \beta (R_m - R_0) \quad (4)$$

حيث:

$R_0$  = العائد المتوقع من أي استثمار آخر غير مرتبط بصندوق السلع الزراعيه والذي يمكن قياسه في الوضع الراهن بعائد صندوق شهامة أو عائد أي استثمار آخر في نشاط غير زراعي.

$R_m$  = عائد استثمار صندوق السلع الزراعيه كما موضح سابقاً.  
 $\beta$  = معامل تسعير المخاطر (أو بيتا).

لتوضيح خطوات تسعير صكوك السلم نفترض أن صندوق السلم يتكون من السلع المضمنه في الجدول (2). نفترض أنه تم تحديد معامل تسعير المخاطر للسلع المعنيه باستخدام المعادله (1) وبالرجوع لمعلومات تاريخيه لأعلى وأدنى سعر للسلع خلال سلسله زمنيه ماضيه. كما نفترض أيضاً أن مدير الصندوق خصص نسب أكبر من رأس مال الصندوق لتمويل السلع ذات المخاطر المنخفضه نسبياً كما موضح في أدناه:

### الجدول (1)

(القيم لف دينار)

السعر الحالي للقطار	السعر المتوقع عند التصفيه للقطار	توزيع رأس مال الصندوق	بيتا
10	15	40%	0.60
15	20	15%	0.85
10	15	25%	0.75
5	7	20%	0.80

(1) هذا نموذج (Black & Scholes) لتسعير الأصول الرأسماليه والذي يستبعد وجود أصول رأسماليه خاليه من المخاطر. لتفاصيل أكثر عن هذا النموذج يمكن الرجوع للمرجع الثاني الموضح ضمن قائمة المراجع في البحث.

جدول (2):  
تسعير السلع

السعر بعد إزالة الغبين حسب الطريقة المتبعة (دينار للقنطار)	السعر حسب المنهجية الجديده (دينار للقنطار)	معدل الخصم باعتبار المخاطر	السلع
11666	13992	0.35	سمسم
16666	18859	0.41	دخن
11666	13911	0.38	ذره
5666	6553	0.40	فول سودانى

العملي لهذه الفتوى يتمثل في رد نصف ما زاد عن ثلث سعر السلم أو نقص عنه للطرف المغبون.

لكن يجب أن يكون في الاعتبار أن سبب قدوم أى مستثمر لصكوك السلم ابتداءً هو توقعه ارتفاع أسعار سلع السلم في المستقبل مقارنة بالسعر الذي سدده كئمن للمسلم إليه. لذلك ليس هنالك ما يستدعي إزالة غبن إذا تم تحديد السعر العاجل (سعر السلم) في البداية بصورة عادلة لطرفي العقد بأخذ المخاطر التي تتطوي عليها العملية الاستثمارية في الاعتبار. يمكن حساب السعر المعدل للمخاطر لكل سلعه وفقاً للمعادله:

$$P_j = P_{j0} + \frac{(P_j^e - P_{j0})}{(1 + R_j)}$$

حيث:

$P_{j0}$  ترمز للسعر الحالى للقنطار لكل سلعه  
 $P_j^e$  السعر المتوقع للقنطار عند تصفية الصندوق.

الجدول التالى يتضمن الأسعار المعدله للمخاطر وفقاً للمنهجية المقترحه فى هذا البحث والأسعار المعدله لإزالة الغبن حسب فتوى هيئة الرقابه الشرعية سالفه الذكر.







من خلال نتائج الجدول (2) يمكن أن نستنتج بأن من سلبيات الطريقة المتبعة في الوقت الحاضر لإزالة الغبن أنها غير منصفة للمزارع في حال قصر فترة التمويل وإنخفاض مخاطر التمويل كما أنها أيضاً غير منصفة لرب المال في حال طول فترة الإسترداد وارتفاع مخاطر التمويل.

#### الخلاصة:

يقترح الباحث انشاء صناديق استثماريه لتمويل بيع السلم وذلك للمساهمه في تقليل كل من مخاطر تقلبات أسعار السلع ومخاطر الاعتماد على تمويل سلعه واحده ومخاطر الاعتماد على مصدر تمويل واحد كذلك. المخاطر الثلاث المذكوره أعلاه تمثل أكثر المخاطر شيوعا عند تمويل الأنشطة الزراعيه عبر صيغة السلم في الوقت الراهن.

تذبذب أسعار السلع المسلم فيها يسبب تذبذب في صافي الإيرادات المتوقعه بالنسبه لمصدر التمويل (أو رب المال) كما أن الاعتماد على سلعه واحد في عقد السلم يزيد من مخاطر عدم ايفاء المزارع (المضارب) بالتزامه تجاه رب المال بتسليمه الكمي المتفق عليها وفق عقد السلم. أيضاً الاعتماد على مصدر تمويل واحد يزيد من مخاطر سوء تسعير السلع المسلم فيها وبالتالي يزيد من مخاطر تكلفه التمويل بالنسبه للمزارع.

كما يقترح الباحث أيضاً منهجيه جديده لازالة الغبن في بيع السلم وذلك بتسعير مخاطر الاستثمار في السلع المكونه لصندوق السلم ثم تضمينها ضمن تكاليف الاستثمار في صكوك السلم لتحديد قيمه العادله لسعر الصك والسلعه المضمنه في الصندوق.

#### المراجع:

1/ د. صديق طلحه محمد: بيع السلم شركة مطابع العمله

السودانيه، 2001.

2/ Copeland / Weston: Financial Theory & Corporate Policy, 3rd ed., Addison Wesley 1989.



## مقدمة:

برزت الحاجة إلى معايير رقابية موحدة في السبعينات من القرن الماضي، ولم يأت ذلك من فراغ بل نتيجة حتمية للأزمات المالية التي تعرضت لها معظم البنوك مما أثر سلباً على اقتصاديات دولها، كذلك مسألة ضرورة وجود معايير موحدة ومنفّقة عليها عالمياً تمكن من التمييز بين البنوك وتضع آليات للمفاضلة فيما بينها عند اتخاذ القرار الاستثماري، إضافة إلى مناداة بعض الدول بإزالة أوجه المنافسة غير العادلة بين البنوك حيث أن هنالك بنوك تمتلك رؤوس أموال صغيرة ولكنها تستحوذ على نصيب كبير من الودائع مما قوى مقدراتها على منح التمويل ولكن ذلك يشكل خطراً على أموال المودعين بمعنى أنه إذا تعرض البنك لخسائر في التمويل سيصعب الحفاظ على حقوق المودعين نسبة لصغر حجم راس المال. كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى تكوين لجنة بازل والتي أصدرت وثقتها الأولى في العام 1988م والتي اهتمت بصورة رئيسية بعلاقة راس المال بمخاطر التمويل، إلا أنه بعد الأزمة الاقتصادية التي منيت بها دول جنوب شرق آسيا تم أخذ مخاطر السوق في الاعتبار عند احتساب نسبة كفاية راس المال. نسبة للتطورات المتلاحقة في القطاعات الاقتصادية والمالية والمصرفية بدأ التفكير في العام 1999م بتبني اتفاق جديد لا يركز فقط على كفاية راس المال بل يتعداه إلى الجوانب الأخرى ذات الصلة بالفعل تم إصدار الاتفاق الثاني للجنة بازل في العام 2004م.

صدر اتفاق بازل II في ثلاثة محاور رئيسية هي المتطلبات الدنيا لراس المال (Minimum Capital Requirements)، عمليات المراجعة الرقابية (Supervisory Review Process)، وانضباط السوق (الإفصاح العام) (Market Discipline). ويتناول المقال الجوانب المتعلقة بالمحور الثالث والخاص بالإفصاح العام، هذا بالإضافة إلى الجهود التي بذلها بنك السودان المركزي في جانب الرقابة الوقائية والإفصاح العام. يعتبر المحور الثالث والخاص بانضباط السوق Market Discipline أحد المحاور الجديدة في اتفاق بازل II، وذلك

## المحور الثالث لاتفاق بازل II انضباط السوق بين النظرية وآفاق التطبيق

إعداد: عبدالباسط محمد المصطفى  
الإدارة العامة للرقابة المصرفية



بالإضافة إلى المحور الثاني (المراجعة الرقابية)، حيث أن اتفاق بازل I لم يتضمن هذين المحورين، وقد رأت لجنة بازل تشجيع انضباط السوق من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح والشفافية التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر الكلية التي تواجهها البنوك، ومستوى رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر، حيث أن اعتماد البنوك على منهجياتها وأساليبها الداخلية من التصنيف الائتماني وقياس المخاطر المختلفة... الخ يستلزم الإفصاح عنها. مع الوضع في الاعتبار أن يكون الإفصاح متنسقاً مع الإفصاح المحاسبي الدولي (الوارد في معايير المحاسبة الدولية)، والتركيز على أهمية عدم وجود تعارض بينهما.

هدفت لجنة بازل إلى تشجيع نظام وانضباط السوق عن طريق وضع مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم المعلومات الرئيسية التي يجب الإفصاح عنها ومنها، نطاق التطبيق، هيكل رأس المال، كفاية رأس المال، المخاطر الائتمانية، أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل... الخ. وقد ورد محور انضباط السوق وفقاً للوثيقة الرئيسية لاتفاق بازل II على النحو التالي:

#### (أ) اعتبارات عامة:

تشمل الاعتبارات العامة الجوانب التالية:

#### 1. متطلبات الإفصاح:

يتطلب الإفصاح أن تتوفر لدى الجهات الرقابية (بنك السودان المركزي مثلاً) عدد كبير من الإجراءات والضوابط التي يمكن استخدامها لإلزام البنوك بالإفصاح عن المعلومات ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إصدار منشورات وضوابط تحدد ما يجب الإفصاح عنه.

#### 2. المبادئ الإرشادية:

تركز المبادئ الإرشادية على تشجيع نظام وانضباط السوق عن طريق وضع مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق (كل الجهات ذات الصلة بأعمال البنوك)

بتقييم المعلومات الرئيسية عن نطاق ومجال التطبيق (للمعيار)، رأس المال، أوجه التعرض للمخاطر، عمليات تصنيف المخاطر، ثم مدى كفاية رأس مال المؤسسة... الخ.

### 3. تحقيق الإفصاح المناسب:

من المعلوم أن للسلطة الرقابية إمكانية أن تطلب من البنوك الإفصاح عن المعلومات في صورة تقارير نظامية ودورية (الرواجع مثلاً). ويمكن لبعض المراقبين إتاحة بعض أو كل تلك المعلومات بطريقة علنية للجمهور، وفي المقابل يمكن اتخاذ إجراءات حيال البنوك التي لا تفصح عن معلوماتها. وتتوقف طبيعة الإجراءات الفعلية التي يتم استخدامها على السلطات القانونية الممنوحة للمراقب ومدى خطورة النقص في الإفصاح.

### 4. التفاعل مع الإفصاح المحاسبي:

أدركت لجنة بازل من خلال اتفاق بازل II مدى الحاجة إلى إطار للإفصاح والشفافية بحيث لا يتعارض مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية؛ على اعتبار أنها الأوسع مجالاً في التطبيق، لذا سعت اللجنة إلى المحافظة على وجود علاقة مستمرة مع السلطات المحاسبية والتنسيق معها ومن ثم مراقبة التطورات في المعايير، بهدف تشجيع التوافق بين أطر الإفصاح (الرقابية و المحاسبية).

### 5. الجوهرية:

ترك الخيار في هذا الجانب للبنك ليقرر حول تحديد نواحي الإفصاح ذات الصلة بعمله، على أساس مبدأ المادية والأهمية. فالمعلومات تعتبر مادية أو هامة إذا كان حذفها أو سوء وضعها يمكن أن يغير أو يؤثر في تقييم أو فعالية القرار الصادر عن مستخدميها، خاصة عند اعتماده على تلك المعلومات. ورأت لجنة بازل أن هناك حاجة إلى التقدير النوعي (في ضوء الظروف الخاصة) للمدى الذي يمكن فيه لمستخدم المعلومات المالية أن يعتبر هذه المعلومات مادية أو ذات أهمية، وذلك بهدف اتخاذ قرارات اقتصادية. كذلك لم تضع لجنة بازل أي نقطة بداية محددة للإفصاح، نظراً لأنه يمكن أن تكون مجالاً للتلاعب ومن الصعب تحديدها، عليه فإن اللجنة تعتقد أن اختبار المستخدم للبيانات يفيد كمقياس لتحقيق الإفصاح الكافي.

### 6. التكرار:

ينبغي أن يتم الإفصاح عن المعلومات (على الأقل) على أساس نصف سنوي مع بعض الاستثناءات، وتشمل نواحي الإفصاح النوعي التي تقدم ملخصاً عاماً عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر للبنك ونظام تقديم التقارير والتعريفات حيث يمكن نشرها على أساس سنوي. أما الإفصاح عن رأس المال الأساسي والنسب الإجمالية لرأس المال ومكوناتها فيتم على أساس ربع سنوي، كذلك إذا كانت المعلومات خاصة بالتعرض للمخاطر، أو البنود الأخرى ذات الطبيعة المتغيرة بصورة متسارعة، فيجب على البنك الإفصاح عنها على أساس ربع سنوي.

### 7. المعلومات الخاصة والمعلومات السرية:

تتضمن المعلومات الخاصة معلومات عن المنتج، أو النظم التي لو تم تقاسمها مع المنافسين لأدى ذلك إلى تقليل قيمة استثمارات البنك في تلك المنتجات أو النظم، ومن ثم يؤدي إلى إلحاق الضرر بمركزه التنافسي. وغالباً ما تكون المعلومات الخاصة بالعملاء سرية، من ناحية ضرورة تقديمها بموجب اتفاقات قانونية، أو بموجب علاقات متبادلة بين طرفين، لذا لا بد من الموازنة بين الحاجة إلى الإفصاح المفيد وحماية المعلومات الخاصة والمعلومات السرية.

### (ب) متطلبات الإفصاح:

تمت مناقشة متطلبات الإفصاح من قبل لجنة بازل كالاتي:

#### 1. المبدأ العام للإفصاح:

ينبغي على البنوك أن تكون لديها سياسة رسمية للإفصاح يوافق عليها مجلس الإدارة تتناول أسلوب البنك لتحديد أوجه الإفصاح التي سيقوم بها، والضوابط الداخلية لعملية الإفصاح. كذلك على البنوك اختبار وتقييم مدى ملائمة ما تقوم به من إفصاح وصلاحيات الإفصاح وعدد مرات الإفصاح.

#### 2. نطاق التطبيق:

يطبق المحور الثالث على مستوى القمة بالنسبة للمجموعات المصرفية الموحدة التي تنطبق عليها اتفاقية رأس المال. وعادة لا تكون أوجه الإفصاح المتعلقة بالبنوك الفردية في داخل المجموعة مطلوبة لاستيفاء متطلبات الإفصاح المنوطة بالمجموعة المصرفية الموحدة. الجدول رقم (1) يوضح نطاق الإفصاح:



جدول رقم (1): نطاق التطبيق

أ	اسم الشركة الرئيسية على قمة المجموعة التي ينطبق عليها اتفاق رأس المال	الإفصاح النوعي
ب	ملخص للاختلافات في أسس التوحيد للأغراض المحاسبية والتنظيمية مع وصف مختصر عن المنشآت داخل المجموعة سواء موحدة بالكامل، أو موحدة نسبياً، التي ليست موحدة...الخ.	
ج	أي قيود أو عوائق رئيسية أخرى على تحويل الأموال أو رأس المال القانوني فيما بين المجموعة.	الإفصاح الكمي
د	إجمالي مبلغ الفائض من رأس المال (يقصد الفرق بين مبلغ الاستثمار في تلك المنشآت ومتطلبات رأس المال القانوني لها) من شركات التأمين التابعة والداخل في رأس مال المجموعة الموحدة.	
هـ	إجمالي مبالغ نقص رأس المال (يقصد به المبلغ الذي يقل به رأس المال الفعلي عن متطلبات رأس المال القانوني) في كافة الشركات التابعة غير الداخلة في التوحيد أي التي تم خصمها وأسماء تلك الشركات التابعة.	
و	إجمالي مبالغ (القيمة الدفترية الحالية) مصالح وملكيات المنشآت في شركات المرجحة بالمخاطر، وليست مخصومة من رأس المال أو خاضعة لطريقة بديلة لكل المجموعة، إضافة إلى أسماؤها ودولة المقر أو الإنشاء ونسبة الملكية فيها.	

3. رأس المال:

يتم الإفصاح عن معلومات نوعيه وكميه فيما يخص هيكل رأس المال ونسبة كفاية رأس المال، وذلك وفقاً للجدولين رقم (2) و رقم (3).

جدول رقم (2): هيكل رأس المال

أ	ملخص للمعلومات عن قواعد وشروط الخصائص الرئيسية لكافة الأدوات الرأسمالية، وخاصة في حالة الأدوات المبتكرة والمعقدة والأدوات الرأسمالية المولدة.	الإفصاح النوعي
ب	مبلغ رأس مال الشريحة (1) مع إفصاح مستقل عن: رأس المال المدفوع، الاحتياطات، حقوق الأقلية في ملكية المنشآت التابعة، الأدوات المبتكرة. الأدوات الرأسمالية الأخرى، رأس المال الفائض في شركات التأمين وشهرة المحل والمبالغ الأخرى المخصومة من الشريحة (1).	
ج	إجمالي مبلغ الشريحة (2) والشريحة (3) لرأس المال.	الإفصاح الكمي
د	المبالغ المخصومة من الشريحة (1) والشريحة (2) لرأس المال.	
هـ	إجمالي رأس المال.	

جدول رقم (3): الإفصاح عن كفاية رأس المال

الإفصاح النوعي	أ
ب	<p>ملخص عن أسلوب البنك في تقييم كفاية رأس ماله لدعم نواحي نشاطه الحالية والمستقبلية.</p> <p>المتطلبات الرأسمالية لمخاطر التمويل وذلك كالاتي :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>* المحافظ الخاضعة للأسلوب النمطي أو الأسلوب النمطي المبسط.</li> <li>* المحافظ الخاضعة لأساليب التصنيف الداخلي.</li> <li>* أخرى كرهونات العقارات السكنية.</li> </ul>
ج	<p>المتطلبات الرأسمالية لمخاطر حقوق الملكية في أسلوب التصنيف الداخلي، وذلك كالاتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>* محافظ الأسهم الخاضعة للأساليب القائمة على أساس السوق (مثلا محافظ الأسهم الخاضعة لطريقة الوزن البسيط للمخاطر، الأسهم في سجلات البنك وفقا لأسلوب النماذج الداخلية).</li> </ul>
د	<p>المتطلبات الرأسمالية لمخاطر السوق :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>* الأسلوب النمطي و</li> <li>* أسلوب النماذج الداخلية.</li> </ul>
هـ	<p>المتطلبات الرأسمالية لمخاطر التشغيل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>* أسلوب المؤشر الأساسي.</li> <li>* الأسلوب النمطي.</li> <li>* أسلوب القياس المتقدم</li> </ul>
و	<p>إجمالي نسبة رأس المال والشريحة (1)</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>* بالنسبة للمجموعة الموحدة.</li> <li>* بالنسبة للمنشآت الهامة التابعة للبنك (سواء أكانت بمفردها أو موحدة جزئياً)</li> <li>حسب تطبيق اتفاق رأس المال.</li> </ul>

الإفصاح الكمي

4. التعرض للمخاطر وتقييمها:

تعتبر المخاطر التي تتعرض لها البنوك والأساليب التي تستخدمها لتحديد وقياس والإشراف على هذه المخاطر، عوامل هامة يأخذها المشاركون في السوق في عين الاعتبار عند تقييم المؤسسة، وبالتالي يتم النظر في عدة مخاطر

مصرفية رئيسية تشمل: مخاطر التمويل، مخاطر السوق، مخاطر سعر الفائدة وحقوق الملكية في سجلات البنك ومخاطر التشغيل. إضافة إلى الإفصاح عن النواحي المتعلقة بتخفيف مخاطر الائتمان وتوريق الأصول وبصورة عامة يمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

مصرفية رئيسية تشمل: مخاطر التمويل، مخاطر السوق، مخاطر سعر الفائدة وحقوق الملكية في سجلات البنك ومخاطر التشغيل. إضافة إلى الإفصاح عن النواحي المتعلقة بتخفيف مخاطر الائتمان وتوريق الأصول وبصورة عامة يمكن توضيح ذلك على النحو التالي:



(1) متطلبات عامة للإفصاح النوعي:

- \* نطاق وطبيعة الأخطار عن المخاطر ونظم قياسها.
  - \* سياسات تغطية وتخفيف المخاطر والاستراتيجيات والعمليات الخاصة بها ويشمل ذلك:
  - \* الاستراتيجيات والعمليات.
  - \* هيكل وتنظيم وظيفة إدارة المخاطر ذات الصلة.
- (2) مخاطر التمويل:
- تم استعراض ذلك في الجدول رقم (4):

جدول رقم (4): المخاطر الائتمانية: نواحي الإفصاح العام لكل البنوك

الإفصاح النوعي	أ
	المتطلبات العامة للإفصاح النوعي عن المخاطر الائتمانية تتضمن: <ul style="list-style-type: none"><li>* تعريف تجاوز موعد السداد.</li><li>* وصف الأساليب المتبعة للقياس الخاصة والعامة والطرق الإحصائية المستخدمة لذلك.</li><li>* سياسة البنك لإدارة مخاطر التمويل.</li></ul>
الإفصاح الكمي	ب
	مجموع إجمالي مخاطر التمويل (دون استبعاد أدوات تخفيف المخاطر مثل الضمانات) مضافاً إليه متوسط إجمالي مخاطر التمويل في خلال الفترة المحددة مصنفاً حسب أنواع مخاطر التمويل الرئيسية.
	ج
	التوزيع الجغرافي لمخاطر التمويل مقسماً حسب المناطق الهامة ووفقاً للأنواع الرئيسية لمخاطر التمويل.
	د
	تصنيف مخاطر التمويل حسب الصناعة، أو الأطراف المقابلة الأخرى، وذلك وفقاً للأنواع الرئيسية لمخاطر التمويل.
	هـ
	تقسيم لفترات الاستحقاق المتبعة لكامل المحفظة، وذلك وفقاً للأنواع الرئيسية لمخاطر التمويل.

(3) حقوق الملكية: يوضح الجدول رقم (5) جوانب الإفصاح الخاصة بحقوق الملكية.

جدول رقم (5): حقوق الملكية: نواحي الإفصاح لمراكز سجلات البنك

الإفصاح النوعي	أ
	المتطلبات العامة للإفصاح النوعي عن حقوق الملكية تشمل: <ul style="list-style-type: none"><li>* التمييز بين الحيازات التي يتوقع الحصول منها على مكاسب رأسمالية، وتلك التي تم الحصول عليها لأهداف أخرى بما في ذلك العلاقات والأسباب الاستراتيجية.</li><li>* بحث السياسات الهامة التي تغطي التصنيف والمحاسبة عن حيازات حقوق الملكية في سجلات البنك، ويتضمن هذا أساليب المحاسبة وطرق التصنيف المستخدمة، بما في ذلك الافتراضات والممارسات الرئيسية التي تؤثر على التصنيف وكذلك التغيرات الهامة في تلك الممارسات.</li></ul>

ب	القيمة التي تم الإفصاح عنها للاستثمارات في الميزانية إلى جانب القيمة العادلة لتلك الاستثمارات، وبالنسبة للأسهم المقيدة مقارنة قيم الأسهم المقيدة في الجدول عند وجود اختلاف جوهري بين سعر السهم والقيمة العادلة.	الإفصاح الكمي
ج	أنواع وطبيعة الاستثمارات، بما في ذلك المبالغ حيث يمكن تقسيمها إلى: * متداولة رسمياً. * متداولة تداولاً خاصاً.	
د	الأرباح المحققة المتراكمة (الخسائر) الناشئة من المبيعات والتصفيات.	
هـ	إجمالي المكاسب غير المحققة أو مكاسب إعادة التصنيف المتأخرة (الخسائر) وأي مبالغ واردة ضمن شريحة رأس المال الأولى والثانية.	
و	المتطلبات الرأسمالية مقسمة حسب تجمعات حقوق الملكية، بما يتوافق مع الطريقة المتبعة في البنك، وكذلك القيم المجمعة، ونوع الاستثمارات في حقوق الملكية وفقاً لأي ترتيبات رقابية انتقالية، أو أي مخصصات فيما يتصل بمتطلبات رأس المال القانونية.	

#### (4) مخاطر السوق:

يتم الإفصاح عنها بواسطة البنوك سواء كانت مستخدمة للأسلوب النمطي، أو أسلوب النماذج الداخلية. الجداول (6) و(7) توضح المخاطر المتعلقة بمخاطر السوق:

#### جدول رقم (6): نواحي الإفصاح بالنسبة للبنوك المستخدمة للأسلوب النمطي

الإفصاح النوعي	أ	المطلب العام للإفصاح النوعي لمخاطر السوق متضمناً المحافظ المغطاة بالأسلوب النمطي.
الإفصاح الكمي	ب	الإفصاح عن المتطلبات الرأسمالية لما يلي: * مخاطر سعر الفائدة. * مخاطر مركز حقوق الملكية. * مخاطر النقد الأجنبي. * المخاطر السلعية.

#### جدول رقم (7): نواحي الإفصاح بالنسبة للبنوك المستخدمة لأسلوب النماذج الداخلية لمخاطر التداول

الإفصاح النوعي	أ	المطلب العام للإفصاح النوعي لمخاطر السوق بما في ذلك المحافظ المغطاة بالقياس وفقاً لأسلوب النماذج الداخلية.
	ب	بالنسبة لكل محفظة مقاسة وفقاً لأسلوب النماذج الداخلية يجب الإفصاح عن: * خصائص النماذج المستخدمة في القياس. * وصف لاختبارات التحمل المطبقة على المحفظة. * وصف الأسلوب المستخدم للاختبار المرجعي (back testing) للتحقق من صحة وتوافق النماذج الداخلية وعمليات وضع النماذج. ج نطاق قبول المراقب (مثلاً درجة القبول من البنك المركزي).
الإفصاح الكمي	د	بالنسبة لمخاطر التداول المقاسة وفقاً لأسلوب النماذج الداخلية يفصح عن الآتي: * مجموع قيمة المخاطرة أو القيم المعرضة للمخاطر (Value At Risk). * القيم العليا، المتوسطة والمنخفضة المعرضة للمخاطر خلال فترة التقرير وبنهاية الفترة. * مقارنة بين تقديرات القيم المعرضة للمخاطر، مع النتائج الفعلية إضافة إلى تحليل أهم العوامل الخارجية لنتائج الاختبار المرجعي.



## (5) مخاطر التشغيل:

يتم الإفصاح وفقاً لطرق القياس المستخدمة في قياس مخاطر التشغيل على النحو الوارد في الجدول رقم (8).

### جدول رقم (8): مخاطر التشغيل

الإفصاح النوعي	
أ	بالإضافة إلى المطلوب العام للإفصاح النوعي، يتم الإفصاح عن أساليب أو أسلوب تصنيف مخاطر التشغيل المناسب للبنك.
ب	وصف لأساليب القياس المتقدم إذا كان البنك يستخدمها، بما في ذلك بحث للعوامل الداخلية والخارجية التي يعتبرها البنك ذات صلة بأسلوب القياس. في حالة الاستخدام الجزئي يذكر نطاق وتغطية الأساليب المستخدمة المختلفة.
ج	بالنسبة للبنوك التي تستخدم أساليب القياس المتقدمة تفصح عن تكلفة مخاطر التشغيل قبل وبعد أي تخفيض في رأس المال ينتج عن استخدام التامين.

### خاتمة:

بازل II نظيرتها الخاصة بالنظام الإسلامي (معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية Islamic Financial Service Board) وقد تم بذل مجهود كبير من أجل إخراجها في صورة ملاءمة لطبيعة المصارف الإسلامية، علماً بأن هذه المعايير الإسلامية تلقى اعترافاً من قبل لجنة بازل.

بذل بنك السودان المركزي جهوداً مقدرة من أجل إرساء دعائم مبدأ الإفصاح والشفافية معتمداً في ذلك على مرجعية معايير المحاسبة الدولية، والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث أصدر في العام 1998م معيار العرض والإفصاح للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية منشور رقم (98/11).

وفي العام 2002م تم إصدار منشور الرقابة الوقائية رقم (1) الشفافية والإفصاح المالي، كذلك في العام 2004م صدر معيار أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار (2004/7). أيضاً تم إصدار العديد من الإجراءات والضوابط بهدف الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالبنوك بصورة تضمن تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح مثل الميزانيات والرواجع الدورية والتقارير.

هذا وقد أدى تبني بنك السودان المركزي للمبادئ والمعايير المحاسبية الإسلامية إلى التمهيد لتطبيق المحور الثالث لاتفاق بازل II، وبعد اتفاق السلام الشامل وقيام النظام المصرفي المزوج سيطبق بنك السودان المركزي بالإضافة إلى معايير

### المراجع:

- 1- د. نبيل حشاد، الوثيقة الرئيسية لاتفاق بازل II.
- 2- International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, June 2004.
- 3- منشورات بنك السودان المركزي الخاصة بالرقابة الوقائية والشفافية والإفصاح المالي.

## أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

تراكم تلك المبالغ في ميزانيات المصارف وتأثيرها على أوضاعها المالية، وتم توجيه المصارف بجدولة إطفائها من حساب الأرباح والخسائر بالنسبة للمبالغ القديمة وتحميل المبالغ الجديدة لحساب الأرباح والخسائر لنفس العام الذي نشأ فيه بالتنسيق مع البنك المركزي، مع متابعة الإجراءات في كلا الحالتين.

3- المنشور رقم 2007/18 بتاريخ 2007/10/20 تم بموجبه إصدار موجهات للمصارف لتنفيذ التمويل الأصغر، وذلك في إطار إستراتيجية الدولة لتقليل الفقر وتنمية وترقية التمويل الأصغر بالسودان وتقرر بموجب هذا المنشور أن تقوم المصارف بتأسيس إدارات أو وحدات للتمويل الأصغر برئاساتها لإعداد وتقديم خططها السنوية للتمويل الأصغر، وهناك خيارين لعمل تلك الإدارات أو الوحدات، الأول العمل عبر الإدارات والفروع القائمة، والثاني العمل بشكل منفصل عن الإدارات والفروع القائمة، وحدد المنشور أيضاً ضوابط لكيفية عمل تلك الإدارات أو الفروع.

في إطار جهود بنك السودان المركزي الرامية لتطوير الجهاز المصرفي وتفعيل الآليات والوسائل الرقابية لحماية حقوق المصارف والمودعين، أصدرت الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي عدد من المنشورات والموجهات. وفيما يلي تلخيص للمنشورات التي صدرت خلال الربع الأخير من العام 2007:

1- المنشور رقم 2007/16 بتاريخ 2007/9/25 معنون لكافة المصارف، ويتعلق برهن الأراضي والعقارات الحكومية ضماناً للتمويل المصرفي، وقد حدد المنشور ضوابط لتنظيم هذا النوع من الضمان، بغرض الحفاظ على أموال المصارف والمودعين، وحدد المنشور عدم قبول الأراضي والعقارات الحكومية ضماناً للتمويل لصعوبة تسجيلها في حالات التعثر، كما اشترط الحصول على ضمانات كافية وسهلة عند الحاجة للتسجيل في حالة منح التمويل للجهات الحكومية.

2- المنشور رقم 2007/17 بتاريخ 2007/9/25 والخاص بمعالجة تراكمات عمليات الاختلاس والتزوير، لمنع استمرار



4- المنشور رقم 2007/19 بتاريخ 2007/10/22 والخاص بتحديد ضوابط لعمل شركات الصرافة العاملة في إطار سياسات البنك المركزي التي تهدف لتحرير وتوحيد سوق النقد الأجنبي وتطوير أداء الصرافات، وتقرر بموجب هذا المنشور ألا يقل رأس المال المصرح به عن (مليون دولار أمريكي) أو ما يعادلها من الجنيه السوداني، ورأس المال المدفوع لا يقل عن 500 ألف دولار، مع الاحتفاظ بتأمين لدى بنك السودان المركزي وفق شروط محددة، وطلب المنشور من شركات الصرافة القائمة توفيق أوضاعها خلال فترة عام.

5- المنشور رقم 2007/20 بتاريخ 2007/10/28 حول ضوابط منح التمويل المصرفي لمعالجة ظاهرة تنامي تعثر العملاء في الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المصارف، وتقليل حجم الديون المتعثرة في القطاع المصرفي، وتقرر بموجب هذا المنشور إعطاء الأولوية لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل ودراسة الجدوى للمشروع المراد تمويله عند اتخاذ قرار منح التمويل مع ضرورة تكثيف تدريب الموظفين المختصين بهذه المهام في مجالات التدريب ذات الصلة بها، بجانب اخذ الضمانات القوية والكافية والقابلة للتسييل وفقاً للضوابط الواردة بالمنشورة والتي تشمل الحصول على المعلومات والبيانات الأساسية عن العميل، موجّهات دراسة المقدرة الائتمانية للعميل والمتابعة المستمرة وبالتنسيق بين المصارف.

6- المنشور رقم 2007/21 بتاريخ 2007/11/7 حول سياسات وإجراءات التمويل المتعثر وتكوين المخصصات بهدف تحقيق السلامة المالية وحماية أصول وموارد المصارف من خلال محاصرة ظاهرة التعثر وتكوين

المخصصات الكافية لمقابلة المخاطر المختلفة، وتقرر بموجب هذا المنشور إصدار مجموعة من الأسس والمعايير الخاصة بالتمويل المتعثر وتوجيه المصارف بضبط أنظمتها الرقابية والإشرافية وتكثيف أنظمتها المعلوماتية الخاصة بالعملاء والتمويل، وأيضاً تضمن تعريف التمويل المتعثر وكيفية احتساب نسبته، وتصنيف التمويل وكيفية تكوين نسب المخصصات، ومؤشرات تصنيف الديون الهالكة وإجراءاتها وكيفية معالجتها، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع العميل المتعثر ومتابعة التمويل المتعثر من قبل البنك المركزي شهريا واتخاذ الإجراءات ضد المصارف التي تفشل في النزول بالتعثر إلى المستويات التي يحددها البنك المركزي.

7- المنشور رقم 2007/22 بتاريخ 2007/11/7 حول تفعيل دور مجالس الإدارات بالمصارف للاطلاع بمهامها ومسئولياتها الإدارية والإشرافية من خلال المعايير والآليات الرقابية التي تنظم دورها في إدارة ورقابة العمل المصرفي، وطلب المنشور من مجالس إدارات المصارف الحرص على تفعيل متطلبات الضبط المؤسسي والالتزام بالآليات التي تمكنها من الإحاطة بمجريات الأمور داخل مصارفها ومن أهم هذه الآليات: الآليات الداخلية وآليات البنك المركزي وآليات الضبط المؤسسي والآليات الجديدة الأخرى، وللتحقق من تطبيق وتفعيل تلك الآليات يقوم البنك المركزي بإجراء تفتيش ربع سنوي لتقييم التزام مجالس الإدارات بتفعيل هذه الآليات، وسيحدد تقرير التفتيش جوانب القصور وإرساله إلى مجالس الإدارات ومطالبتها بمعالجة أوجه القصور.





## الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تصدر استمارة

### نموذج عقد إجارة تشغيلية

أبرم هذا العقد في:

اليوم ..... من شهر ..... سنة ..... 14هـ

اليوم ..... من شهر ..... سنة ..... 20 م

بين كل من:

أولاً: السيد/ السادة ..... فرع ..... ويسمى فيما بعد لأغراض هذا العقد بالبنك (الطرف الأول المؤجر)  
ثانياً: السيد/ السادة ..... ويسمى فيما بعد لأغراض هذا العقد بالمستأجر (الطرف الثاني).  
بما أن المستأجر قد طلب من البنك أن يشتري ..... بالمواصفات الواردة في الملحق ..... /  
الفاتورة المرفقة وأن تؤجرها له عن طريق صيغة الإجارة التشغيلية، وحيث إن البنك قد قبل ذلك العرض وقام بشراء  
..... وتملكها حسب المواصفات الواردة في (الملحق / الفاتورة المرفقة) فقد تراضى الطرفان على عقد  
الإجارة بالضوابط الآتية:



1. أجر البنك العين المذكورة أعلاه للمستأجر .
2. قبل المستأجر إجارة العين المذكورة في الفقرة (1) أعلاه بأجرة شهرية قدرها ..... تساوي أجرة المثل .
3. اتفق الطرفان على أن تكون مدة الإجارة ..... سنة تبدأ في ..... وتنتهي في .....
4. التزم البنك بتسليم العين المؤجرة بتاريخ ..... للطرف الثاني على أن يقوم الطرف الثاني بكتابة إقرار بتسلم العين المؤجرة .
5. التزم المستأجر بسداد الأجرة المشار إليها في الفقرة (2) .
6. إذا أخل المستأجر بالتزامه بسداد الأجرة حسب العقد يفسخ العقد وترد العين بحالة جيدة ويراعي في ذلك الاستهلاك العادي .
7. يجوز للبنك أن يطلب من المستأجر تقديم ضمان مقابل سداد الأجرة أو التعدي أو التقصير
8. التزم البنك بتأمين العين المستأجرة تأميناً إسلامياً شاملاً طوال مدة الإجارة .
9. التزم المستأجر باستعمال العين المؤجرة في الغرض المخصص لها وأن يبذل في ذلك عناية الشخص الحريص .
10. يلتزم المؤجر بالقيام بالصيانة الأساسية للعين .
11. يلتزم المستأجر بالقيام بالصيانة التي يتطلبها تسيير العمل .
12. يلتزم المستأجر بسداد أية رسوم أو مصروفات يتطلبها استخدام العين المؤجرة .
13. يجوز بعد قيام المستأجر بتنفيذ كل التزاماته الواردة في هذا العقد أن يملك البنك لمستأجر العين المؤجرة بعقد بيع منفصل بسعر السوق .

ع/ الطرف الأول (البنك) المؤجر	الطرف الثاني (المستأجر)
الاسم: .....	الاسم: .....
بطاقة رقم: .....	بطاقة رقم: .....
بتاريخ: .....	بتاريخ: .....
إصدار: .....	إصدار: .....
التفويض وختم الشركة: .....	التفويض والختم: .....
<b>الشهود:</b>	
/1 .....	/2 .....
بطاقة رقم: .....	بطاقة رقم: .....
بتاريخ: .....	بتاريخ: .....
إصدار: .....	إصدار: .....

تلخيص: كمال يوسف عبدالله  
إدارة البحوث والإحصاء

## صيغة رأس المال المخاطر (Venture Capital) لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الجديدة التي يقوم بإنشائها المستثمرين Christine H. Andersen (2005).

ثانياً: تمويل الشركات برأسمال مساهم يبدأ في المراحل الأولى من المشروع (GVCA).

ثالثاً: تجارة إنشاء المشروعات (Khalid Yousif, 2007) (فينشر كابيتال).

رابعاً: الوسيط المالي المتخصص في الاستثمار في المشروعات ذات الخطورة العالية في مقابل الحصول على نسبة من ملكية المشروع وكذلك الأرباح (Ceccheetti, Stephen, G. 2006).

تهدف هذه الورقة إلى استعراض الفينشر كابيتال كآلية تمويلية تشابه الآليات الإسلامية المعتمدة على تقسيم الأرباح والخسائر، والإجابة على السؤال الخاص المتعلقة بضعف تطبيق هذه الآليات المعتمدة على تقسيم الأرباح والخسائر في النظام المصرفي السوداني لتمويل المشروعات الصغيرة

نُظمت بأكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية في الرابع والعشرين من أكتوبر 2007م ندوة بعنوان (الفينشر كابيتال)، قدمها الخبير الاقتصادي الدكتور بدر الدين عبدالرحيم، تناولت الندوة صيغة (الفينشر كابيتال) ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالصيغ الإسلامية، كما أشارت إلى المعوقات المحتملة لتطبيقها في السودان، واختتمت الندوة بعدد من النتائج والتوصيات.

افتتح الندوة الدكتور مصطفى مسند مدير مركز البحوث والنشر والاستشارات، وترأس الجلسة الدكتور عبدالحميد جميل مدير عام بنك العمال الوطني.

**مفهوم الفينشر كابيتال (Venture Capital):**

يقدم رأس المال الجزئي (فينشر كابيتال) عن طريق الأفراد أو المؤسسات المالية ويعرف كما يلي:

أولاً: رأس المال الذي يقدم من قبل الأفراد أو مصارف الاستثمار أو المؤسسات المتخصصة الأخرى للمشروعات



والمتوسطة، ومحاولة وضع بعض المقترحات التي يمكن أن تساعد في نشرها.

#### الصيغ الإسلامية والفينشر كابتال - العلاقة:

الصيغ الإسلامية التي تعمل على تقاسم الأرباح والخسائر كصيغة المشاركة والمضاربة تتوافق مع أساليب التمويل في مجال الفينشر كابتال الغربي، والطريقة التي يعمل بها الفينشر كابتال تأخذ منحى التعاون بين أصحاب الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال وتعتمد على تقاسم المخاطر، حيث يقوم أصحاب الأعمال بتقديم الفكرة والقيام بمتطلبات العمل بالمشروع، بينما يقوم أصحاب رؤوس الأموال بتقديم التمويل. وإذا كان النجاح حليف المشروع فإن الطرفان يكسبان، أما في حالة الخسارة فإن أصحاب الأعمال لا ينبغي عليهم تسديد الأموال التي تم استثمارها في المشروع.

في الحقيقة هذه الفكرة التي يعمل بها الفينشر كابتال التقليدي تمثل روح التمويل الإسلامي ويمكن اعتبار التمويل الإسلامي القائم على المشاركات صورة قصيرة الأجل من صور الفينشر كابتال حيث إن الشركة الإسلامية تأخذ أرباحها من قسمة الأرباح المحققة من العمليات ولا تشارك في رأس المال. وفي حالة الشراكة المنهية بالتملك فإن أصول الشركة تتحول للشريك بعد فترة زمنية محددة، حيث يقوم الأخير بشراء أسهم البنك تدريجياً حتى يكون هو المالك الأوحد للأصول.

ونظراً للتوافق الواضح بين صيغ الشراكة الإسلامية والفينشر كابتال التقليدي فإنه من الممكن القول أنه إذا تم التعاطي مع نظام الشراكة في الأرباح والخسائر الإسلامي كصيغة من صيغ الفينشر كابتال وليست قائمة على مفهوم أيديولوجي إسلامي، فإنه سيكون لها باع طويل في الانتشار عالمياً، خاصة كصيغة بديلة لصيغة التمويل بالقروض القائمة على سعر الفائدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (Ibrahim Badr El Din A. 2003; see also Ibrahim, Badr El Din A. 2005). وربما يكون هذا المنطق هو ما دعى Harper للوصول إلى نتيجة أن التمويل الإسلامي قاد إلى تطوير عدة ابتكارات مالية يمكن للجميع أن يتعلم منها (Harper, 1997, p. 64).

وربما يكون نمو التمويل الإسلامي فرصة طيبة لنشر ثقافة الفينشر كابتال، ولكن لازالت المصارف الإسلامية تعتمد في عملياتها على صيغ البيوع بصورة كبيرة نظراً لأنها أقل

خطورة، سهلة في إدارتها، ويرغب فيها أصحاب الأعمال. هذا مما جعل كثيراً من المحللين يبدون شكوكاً في مقدرة المصارف الإسلامية في تحقيق هدف تسخير الموارد نحو مشروعات طويلة الأجل في القطاعات المنتجة في الاقتصاد بطريقة المشاركة في رأس مال العمليات.

والغريب في الأمر أن هنالك تناقض في أداء المصارف الإسلامية حيث أن الفينشر كابتال هي الفكرة التي يدعو إليها نظام التمويل الإسلامي، بينما نجد أن المصارف الإسلامية لا تميل كثيراً لمثل هذا النوع من التمويل، حيث أن التمويل عن طريق المشاركة والمضاربة لا يتعدى 29% من إجمالي التمويل، على أحسن الفروض، كما هو واضح من الجدول التالي:

#### التمويل المصرفي للمصارف السودانية حسب الصيغ

الصيغ	متوسط النسبة (1996 - 2002)
المربحة	43,5
السلم	5,1
المشاركة	29,8
المضاربة	4,6
أخرى	15,2
إجمالي	100

Central Bank of Sudan (CBOS), Annual Reports, different issues.

وبالنظر إلى الجدول السابق نجد أن صيغ البيوع (المربحة والسلم) تستحوذ على نحو 50% من إجمالي التمويل المصرفي، بينما صيغ الشراكة (المشاركة والمضاربة) تأخذ 34% من إجمالي التمويل. وهذه النسبة على الرغم من أنها ضعيفة إلا أنها أكبر من متوسط نسب تمويل المصارف الإسلامية على نطاق العالم والمقدرة بنحو 25% من إجمالي التمويل. (Shapara, 2001, p. 4)، و33 - 38% للمصارف الإيرانية، وفي مستوى 7 - 8% في الدول ذات المصارف المختلطة كمتوسط سنوي للفترة من بداية الثمانينات وحتى منتصف التسعينات (Tarik 1996).

بالمقارنة وحسب الإحصائيات المتوفرة فإن المؤسسات الإسلامية على نطاق العالم استثمرت في العام 2004م أقل من مليار دولار أمريكي في صيغتي المشاركة والمضاربة، بينما كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية 3000 مشروع ممول عن طريق الفينشر كابتال في العام 2004 شكلت استثمار مجموعة نحو 21



مصرفي. ولكننا في نفس الوقت نشير إلى المعوقات التي تعرّض توسيع نطاق الفنشر كإيصال ومن أهمها ما يلي:  
أولاً: غياب المهارات التقنية والموارد اللازمة لتقييم الأفكار التجارية الجديدة.

ثانياً: غياب الرغبة في استثمار الأموال استثماراً طويلاً الأجل وبمخاطر عالية.

ثالثاً: ضعف المقدرات الإدارية التي تجعل أصحاب الأموال يعملون مع أصحاب المشروعات.

ومهما يكن من أمر فإنه يمكن توسيع قاعدة الفنشر كإيصال عن طريق إخضاع الشركات العائلية للبيع من قبل رؤوس أموال الفنشر كإيصال العالمية، وتقديم حوافز ضريبية لتشجيع صناعة الفنشر كإيصال وتحسين السياسات وإنشاء الحضانات من أجل تحسين مقدرات إدارة المشروعات وتوفير فرص التدريب لأصحاب الأعمال، وأخيراً، نرى أهمية قيام شركات تابعة للمصارف متخصصة في الفينشر كإيصال.

#### المعوقات المحتملة:

لأنك أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (التي يمكن تعريفها بحجم القوى العاملة 10-25 عاملاً للصغيرة و25-100 عاملاً للمتوسطة) لا زال بشكل معضلة للمصارف الإسلامية في السودان. وضعف فرص التمويل ناتجة عن صعوبة الحصول عليه على الرغم من وجود الموارد المالية المصرفية، إلا أنها لم تسخر بعد لمصلحة القروض الصغيرة. كما أن التمويل المتجه نحو المشروعات الناشئة لا زال ضعيفاً نظراً لعدم مقدرة هؤلاء المنتجين توفير الضمانات المناسبة. هذا الوضع لم يعمل فقط على إضعاف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بل أيضاً على إيقاف مسيرة تنمية الفرص الابتكارية لأصحاب الأعمال بالسودان.

فيما عدا الفرص الاستثمار الضعيفة التي تقدمها صيغ الشراكة في الأرباح والخسائر، من المؤكد غياب التمويل عن طريق الفينشر كإيصال المعروف عالمياً بالسودان. والسبب الرئيسي أن هذا النوع من التمويل يتطلب التالي:

1- مهارات أصحاب أعمال لتقييم جدوى الأفكار التجارية الجديدة.

2- الرغبة في الاستثمار في المدى البعيد والتخلي عن السيولة.

3- مهارات إدارية في التعامل مع أصحاب المشروعات لمساعدتهم في النمو والتطور.

4- تغيير مجالات العمل والأهداف والموارد البشرية في

مليار دولار أمريكي، وساعدت آلاف من المشروعات الناشئة في المجالات الصحية وتقانة المعلومات والصناعة وغيرها (Adam, Nathif, Khaleej Times, 2nd of August, 2005) وبالنسبة لدول الخليج فإنه وحسب المعلومات المتوافرة فقد اتجهت رؤوس الأموال نحو الفينشر كإيصال لتمويل الأعمال الصغيرة برؤوس أموال ارتفعت من نحو 545 مليون دولار أمريكي في العام 2004م إلى 962 مليون دولار في العام 2005م (OCED Investment Programme 2006,p.4). مما يعني أن الفينشر كإيصال لتمويل الأعمال الصغيرة والمتوسطة بهذه الدول الغنية بالنفط لا زال ظاهرة حديثة لم تصل مرحلة التطور.

وترجع أسباب الابتعاد عن صيغ المشاركة في المصارف للآتي:  
1/ غياب الشفافية الكافية من قبل الشريك الذي يدير المشروع فيما يختص بأداء المشروع.  
2/ ارتفاع تكلفة المتابعة والإشراف على المشروع من قبل المؤسسة المصرفية الممولة له.  
3/ المخاطرة والطبيعة المختلفة للاستثمار وطول فترة تحقيق عائدات من التمويل بصيغ المشاركة.

4/ المعاملة غير العادلة في الضرائب، حيث أن الأرباح تفرض عليها ضرائب، بينما لا تفرض ضرائب على أسعار الفائدة (كما هو الحال في النظام المختلط).

مستقبل الفينشر كإيصال:

في الحقيقة هنالك دوراً كبيراً ينبغي أن يلعبه الفينشر كإيصال بالسودان في تمويل المشروعات وخلق الوظائف وتطوير القطاع الخاص وتشجيع إدارة الأعمال والابتكارات خاصة في ظل:

\* ضعف التمويل المصرفي للنتائج المحلي الإجمالي (2-4% حساباتنا من تقارير بنك السودان المركزي)، مما يعني أن هنالك صعوبات تجابه المصارف السودانية لتقديم التمويل الذي يخدم التنمية الاقتصادية.

\* ضعف نسبة الأصول للنتائج المحلي الإجمالي (في حدود 13%) مما يعني ضعف القاعدة المالية للمصارف السودانية.

\* ضعف نسبة التمويل/ للودائع (نحو 40%) مما يعكس ضعف استقلال الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية.

\* ضعف نسبة النقود (بمعناه العريض) للنتائج المحلي الإجمالي (6-10%) تعكس ضعف القطاع المالي وكذلك السيولة في المصارف السودانية.

ونرى أن شركات الفينشر كإيصال ستقوم بمعالجة مشكلتي ضعف القروض وغياب الضمانات التي تعيق المشروعات الصغيرة والمتوسطة (خاصة الناشئة منها) في إيجاد تمويل



المشروعات التمويلية القائمة لاستيعاب هذا النوع من التمويل غير التقليدي.

لذلك نرى أن أي شركة لها مقدرات عملية ورأس مال متوسط إلى طويل الأجل يمكنها مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلاتهم. وربما التطبيق الضعيف حالياً للفينشر كإبتال (المشاركة والمضاربة) يعزى إلى التالي: أولاً: صعوبة تقييم المشروعات.

ثانياً: غياب الشفافية من قبل الشريك في الإعلان عن حجم الإنتاج والأرباح.

ثالثاً: علو تكلفة المتابعة والضرائب المفروضة على أرباح العمليات، (Ibrahim, Badr El Din A., 2006).

**كيفية إدخال الفينشر كإبتال بمنظومة تمويل المشروعات الصغيرة:**

ظل التمويل عن طريق الفينشر كإبتال غائباً كصيغة بديلة يمكن أن تتم في ظل النظام التمويلي الإسلامي القائم حالياً. لاشك أن صيغة الفينشر كإبتال لها مزايا بعيداً عن كونها تتخطى معوقات التمويل عن طريق المرابحة، من بينها أنها تربط رأس المال بأصحاب الأعمال وتقابل احتياجات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن جوارها الاقتصادية واعتمادها على الأرباح وعدم تأثرها بالموجات التضخمية، وتخطيها لما يسمى بالأعباء المزدوجة المتمثلة في ضرورة دفع الأقساط في حالة فقدان المشروع الاستثماري كمصدر للمعيشة (Ibrahim, Badr El Din A., 2006).

فيما يلي بعض الخطوط العريضة من أجل دخول الفينشر كإبتال لمنظومة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أولاً: نظراً للتوافق بين صيغ البيوع والفينشر كإبتال فمن الضروري الاستفادة من الثاني وتطويعه لخدمة النظام المصرفي الإسلامي.

ثانياً: ضرورة قيام تجمع محلي (جمعية مثلاً) تدعم الفينشر كإبتال أو الصيغ الإسلامية المتوافقة معه. كآلية أساسية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: يمكن التفكير في دخول الفينشر كإبتال كنظام يقوم بالتجارة في المشروعات الأسرية وذلك بتمليك بعض أسهمها وتحسين إدارتها وربحيتها.

رابعاً: ضرورة فصل نظام التمويل القائم على الشراكة في الأرباح والخسائر من العمل المصرفي التقليدي وذلك بإنشاء فروع أو نوافذ استثمارية أو حتى شركات متخصصة تتبع للمصارف تقوم

بالتمول بهذه الصيغ، وذلك بغرض دفع المصارف على استغلالها وتطويرها كصيغة رئيسية.

خامساً: تقديم حوافز ضريبية حكومية لجذب الاستثمار في الصيغ المتوافقة من الفينشر كإبتال.

سادساً: تحسين أداء أصحاب الأعمال المحليين عن طريق استغلال الحاضنات التي تقوم ببناء المقدرات والتدريب الذي يعمل على تقديم رجال الأعمال.

سابعاً: النظر في إمكانية وضع سياسات حكومية لجذب رؤوس الأموال الخارجية التي تعمل بنظام الفينشر كإبتال.

**الخاتمة:**

التمويل بنظام الفينشر كإبتال ظاهرة حديثة في الدول النامية ولا وجود لها في السودان، إلا عن طريق الصيغ الإسلامية المشاركة للمخاطر والأرباح، الذي ظل يمثل نسبة ضعيفة لا تذكر من إجمالي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف السودانية. والمعوقات الرئيسية في غياب انتشار الفينشر كإبتال مشكلات من نوعين:

1/ معوقات فنية (غياب مهارات الأعمال الإدارية).

2/ معوقات مالية (غياب المخاطرة في توجيه رؤوس الأموال نحو هذه الصناعة وعدم الرغبة في الاستثمار طويل الأجل والتنازل قصير الأجل عن السيولة).

ولكن الظواهر الموجبة تتمثل في انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبلاد بعد إنتاج النفط وكآلية لمكافحة الفقر، والفرصة المواتية لتوسيع قاعدة التمويل بالشراكة كصيغ أساسية في النظام المصرفي القائم حالياً. الفينشر كإبتال يمكن اعتبارها آلية بديلة لسد الفجوة التمويلية عند أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد على خلق الوظائف وتنويع الإنتاج.

نظام التمويل الإسلامي القائم حالياً يمثل فرصة طيبة لتنمية صناعة الفينشر كإبتال، إلا أن الهيمنة الحالية لصيغ البيوع في التمويل تعيق استغلال صيغ المشاركة في الأرباح والخسائر من إيجاد طريقها كآليات مصرفية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، علماً بأن صيغ الفينشر كإبتال تتفق مع الفكرة الأساسية لشراكة رأس المال في النظام الإسلامي.

يمكن قيام تمويل عن طريق الفينشر كإبتال بعد تقديم حوافز وسياسات، كما أن المطلوب جهوداً لإيجاد توافق بين منتجات الفينشر كإبتال التقليدية والإسلامية المشابهة ودفع أصحاب الأعمال لتقبل مثل هذا النوع من التمويل.

تلخيص:  
عبد الله سليمان أحمد  
إدارة البحوث والإحصاء

## ندوة التكلفة والعائد للخدمات المصرفية الإلكترونية

**تعريف الخدمات المصرفية الإلكترونية:**  
نظام تقنية المعلومات المصرفية عبارة عن تجميع البرمجيات وشبكات التوصيل وذلك بوضعها في بيئة مصرفية مناسبة وسليمة، ويتوقع منها رفع الأداء الكلي للمصرف .  
العائد على الإستثمار = مجموع العوائد/ مجموع التكاليف  
تتمثل الخدمات المصرفية الإلكترونية في الآتي:  
- الصراف الآلي (Automated Teller Machines (ATMs)  
- الخصم والإضافة المباشر (Online (Visa, Master Card Debit and Credit  
- الصيرفة عبر التلفون (Phone Banking)  
- خدمات الدفع الإلكتروني (Cyber cash, e. Payment (Digital money  
- التسويات والمقاصة الإلكترونية (Electronic Settlements and Clearance  
- نظم إدارة العملاء (Customer Relationship Management (CRM)  
- الصيرفة عبر الشبكة الدولية (Web Banking)  
**طرق تطوير نظم المعلومات:**  
تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

في إطار تطوير الخدمات المصرفية، نظم بنك فيصل الإسلامي السوداني ندوة بعنوان: التكلفة والعائد للخدمات المصرفية الإلكترونية في 20/نوفمبر/2007 بالقاعة الدولية باتحاد المصارف السوداني.  
تم استعراض ورقتين:  
الأولى بعنوان: العائد على الاستثمار في مشروعات الخدمات المصرفية الإلكترونية، قدمها الدكتور/ أسامة عبد الوهاب الرئيس - وكيل جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا والثانية بعنوان: التكلفة والعائد للخدمات المصرفية الإلكترونية، قدمها الدكتور عز الدين كامل أمين - مدير عام شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية. وفيما يلي تلخيص لما جاء في الورقتين .

### الورقة الأولى:

قدم الدكتور/ أسامة عبد الوهاب الرئيس ورقته باللغة الإنجليزية حيث أشار في المقدمة إلى أن الاستثمار في تقنية المعلومات إجراء عملي له تكلفة ومنافع ومخاطر، وعليه لابد من تحديد المنهج وتعريف المنافع والعوائد المتوقعة من المشروع وفق المعايير المحاسبية المعروفة. وفيما يلي استعراض لأهم الجوانب التي تضمنها الورقة:



## أ/ النظام التقليدي:

يبدأ بالاحتياجات، مواصفات، تصاميم، تشفير (Coding)، اختبارات، التكامل مع الأنظمة الأخرى والصيانة.

## ب/ النظام الحلزوني (The Spiral Model)

أشار الدكتور/ عز الدين أنه من الصعب تطبيقه نسبة لأنه يمر بعدة مراحل بدءاً بالتخطيط وتقييم الزبون ثم تحليل المخاطر، وأخيراً الإجراء الهندسي نحو النظام المتكامل.

## ج/ النموذج الأولي السريع (Rapid Portotype):

يبدأ بالمتطلبات ثم تصميم النموذج الأولي، تقييم الزبون، إجراءات التصفية الهندسية.

## العوائد والمنافع من الخدمات المصرفية الإلكترونية:

- عوائد ملموسة (tangible) تتمثل في زيادة الإنتاج، توفير الوقت، وزيادة التنسيق، وتحسين في الجودة (مطابقة المنتج لمواصفات محددة).

- عوائد غير ملموسة (Intangible) تتمثل في فوائد إستراتيجية وفرص جديدة

وإدارة قوية ورقابة محكمة، وأعمال جديدة لتكوين الثروة. وأشار مقدم الورقة أن تقنية المعلومات تؤدي لتغييرات أساسية لتطور العمل وهياكل المؤسسات ويمكن أن يؤدي ذلك لرفع كفاءة إنتاجية العوامل المتعددة.

## عائد الاستثمار من (Software) و (Hardware):

- أرباح لحظية.  
- أرباح منظورة.  
- مدخرات منظورة لنفقات مجدولة قادمة.  
- مدخرات مصروفات قادمة.  
- إعادة تنظيم الموارد البشرية تحت الرقابة المباشرة وغير المباشرة.

- تخفيض المخاطر وتعزيز الإدارة والدعاية الإيجابية.  
التكاليف:

التكلفة الكلية لامتلاك مشروعات تقنية المعلومات تتضمن الآتي:

- خدمات استشارية ومراقبة التنفيذ.
- تكاليف البرامج والشبكات (رأس المال والتراخيص).
- تكاليف إدارية (إدارة تقنية المعلومات، إدارة الأعمال).
- تكاليف التحول والتطور.
- تكاليف تشغيلية (اتصالات، تجديد معلومات).

## المخاطر:

- مخاطر التعقيد Complexity.
- التوقعات غير الواقعية Unrealistic Expectation.
- طول الفترة لحصاد العائد.
- الفشل في إدارة هندسة العمليات والتركيب.
- سوء إدراك لأبعاد التقنية الجديدة من حيث القوة والمحدودية.
- الانحياز الظاهر بين أهداف المشروع والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.
- الفشل في تنسيق أهداف إستراتيجية المؤسسة.

## الورقة الثانية:

استهل الدكتور عز الدين كامل ورقته بالإشارة إلى إن نمو الدخل من الخدمات يمثل أحد المميزات الأساسية في الاقتصاديات الحديثة، ويوظف قطاع الخدمات في الدول المتقدمة عدداً يفوق كل الأعداد التي توظفها القطاعات الأخرى، وتمثل الخدمات 60% - 70% من الناتج القومي لتلك البلدان، وأن حوالي 25% من الصادر العالمي تساهم بها خدمات الفنادق والطيران والمصارف والاتصالات والخدمات القانونية للمؤسسات الكبيرة والشركات الضخمة وتطرق إلى أسباب الزيادة في خدمات المستهلك وخدمات الأعمال وتشمل:

أ/ زيادة الطلب من الأفراد والأسر والمؤسسات لإسناد معظم الخدمات لطرف خارجي مما أدى لازدهار صناعة الخدمات.

ب/ الزيادة في الدخل أتاحت وقتاً إضافياً للأفراد الأمر الذي أدى لارتفاع الطلب على الخدمات الترفيهية.

ج/ زيادة استخدام التقنية في المنازل والمكاتب كاستخدام الحواسيب، أدى إلى زيادة الخبرات في المجالات المتعددة.

د/ الضغوط الإدارية لتخفيض التكلفة الثابتة دفع الإدارات إلى البحث عن طرق ووسائل للإسناد الخارجي (outsourcing) بدلاً عن تحمل التكلفة في داخل المؤسسة الواحدة.

وذكر دكتور/ عز الدين أن القطاع المصرفي يعتبر أحد الأعمدة التي تخدم الاقتصاد بتوزيع الموارد المتاحة كرؤوس أموال تحفز وتدفع بالنمو الاقتصادي، وأن الدول التي بها قطاع مصرفي كبير، تشهد نمواً اقتصادياً ملحوظاً مقارنة بتلك الدول التي بها قطاع مصرفي محدود وصغير في إمكانياته. وأن توظيف الخدمات المصرفية الإلكترونية يمثل تحدياً للمصارف في السودان، ويتمثل ذلك في اختيار الخدمات المناسبة وتحديد الأولويات فيما بينها، ولا بد من الوقوف على



لتقديم خدمة لزبائن المصارف بما يتناسب مع عددهم وتقديم مستوى مقبول من الخدمة يشجع الطلب عليها. وذكر أن جدوى الاستثمار في إقامة وإنشاء خدمات مصرفية إلكترونية يتطلب فترة زمنية لبدء تدفق العائد، حيث أن طول الفترة قد يؤدي إلى تعطيل الموارد. ومما يزيد من طول هذه الفترة، عدم الإعلان الكافي للزبون عن الخدمة الجديدة. وعليه لابد من تضافر الجهود بين كل من بنك السودان المركزي، اتحاد المصارف السوداني وشركة الخدمات المصرفية لتسريع الحصول على تدفق عائد الخدمات المصرفية الإلكترونية.

#### العائد:

#### تصنيفه وحسابه:

يمثل العائد المباشر من الزبائن أهم عناصر العائد والذي يختلف حسب نوع الخدمة المقدمة، إلا أن كل الخدمات المصرفية الإلكترونية تشترك في العائد المباشر الذي يدفعه الزبون مباشرة نظير تلقيه للخدمة.

ويتكون العائد الغير مباشر من عدة عناصر يصعب تحديدها دون أن تحدد خدمة بعينها، ولكن يمكن وصف للمجموعات التي ينتمي إليها كل عنصر من هذه العناصر ويتمثل ذلك في: بناء الكادر البشري، والانطلاق والتوسع في تقديم خدمات مصرفية إلكترونية، واستغلال الموارد المالية الفائضة، وزيادة النشاط المصرفي، والدمج والشراء للمصارف الصغيرة وإنخفاض تكلفة التشغيل.

تشمل المعوقات التي تواجه القطاع المصرفي فيما يتعلق بالخدمات المصرفية الإلكترونية الآتي:

1. صغر حجم المصارف: تعجز المصارف في البلدان النامية من الاستثمار في إدخال التقنيات المعقدة ذات التكلفة العالية، وضعف الكفاءة للتنوع في طرق الوساطة المالية، وارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية.
2. تطوير الطرق وإجراءات صيغ التمويل الإسلامية.
3. تبنى ثورة للتقافة المصرفية لتطوير العمل المصرفي.
4. تخصيص موارد للبحث المصرفي التقني.

وبعد تقديم الأوراق فتح باب النقاش حيث تم طرح عدد من الأسئلة والاستفسارات حول الموضوع قيد النظر، كانت أهمها كيفية إهلاك البرمجيات، وصعوبة تحديد وحساب تكلفة الخدمات المصرفية الإلكترونية وعائدها، وكيفية المقارنة وذلك لتداخلها مع عوامل أخرى، وعقب المتحدثين بالإجابة على بعض الأسئلة.

ومن أهم توصيات الندوة، ضرورة تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية في الولايات في إطار تحقيق التنمية المتوازنة. تجدر الإشارة إلى تركيز الخدمات المصرفية الإلكترونية في ولاية الخرطوم حيث تمثل حوالي 90% من الخدمات المتاحة.

الهيكلية الإدارية والمالية في البنوك وإمكانية مقدرتها لاستيعاب وتقديم هذه الخدمات الجديدة وقبولها من قبل الزبائن. بيئة التسويق ودورها في إدخال الخدمة المصرفية الإلكترونية: أشار مقدم الورقة إلى أن القطاع المصرفي في السودان قد تأخر في استخدام التقنية المصرفية، ولكن البيئة الآن يمكن أن تستقبل الخدمات المصرفية الإلكترونية إذا توفرت البنية التحتية الأساسية والتمثلة في توفر شبكة للاتصالات لنقل البيانات (Data Communication Network) وتوفر النظم المصرفية الحديثة التي تتيح الوصول للمعلومات وبيانات حول العميل وحساباته، والهيكل الإدارية التنظيمية لتسويق هذه الخدمات وإتاحتها لزبائن المصرف، ولحساب التكلفة المباشرة وتلك الغير مباشرة والتي سيتحملها المصرف وتهيئة البيئة القانونية والتأمينية لاستيعاب النزاعات التي يمكن أن تنشأ نتيجة نشر خدمات مستحدثة، وتدريب القوى العاملة فنياً وإدارياً لاستيعاب المطالبات الجديدة. وذكر المتحدث إن التسويق يتطلب عمل مسح للسوق لإعداد خطة تسويقية متكاملة، وهناك صعوبة لتطبيقه في البيئة السودانية نسبة لعدم الإلمام الكافي للزبون بطبيعة الخدمة التي ستقدم له. وعليه لا توجد وسيلة بديلة في هذا الوضع للمسح التسويقي والذي عادة ما يجري لإدخال ضريبة مصرفية جديدة يتلمس من خلالها المصرفيون تناسب الخدمة وقبولها للزبون ومدى حاجته لها، ويتم من خلالها وضع تصور مبدئي لإستراتيجية التسعير والتي سيتبناها المصرف من بين الإستراتيجيات المختلفة والتي تشمل التسعير المؤسس على التكلفة، والتسعير وفقاً لقيمة الخدمة السوقية، والتسعير الأولي للترغيب وجذب الزبائن والتسعير للحصول على العائد إذا هنالك طلب.

وأشار إلى أن أي منتج لخدمة مصرفية جديدة يجب أن يتم وفق: 1/ طرح التحليل المالي لتكلفة الخدمة ووضع المقترح للتسعير، مع ترك الخيار للبنك لوضع التعريفة التي يراها مناسبة. 2/ إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في نشر وتوفير الخدمات المصاحبة لضمان استمرار الخدمة.

#### تكلفة الخدمات:

تصنيفها وظاهرة طول الفترة بين الاستثمار وتحقيق العائد: تطرق مقدم الورقة إلى تكلفة الخدمات المصرفية الإلكترونية، وفيما يلي إيجاز لأهم الجوانب المتعلقة بالتكلفة:

تصنف تكلفة الخدمات المصرفية الإلكترونية إلى تكلفة ثابتة وأخرى متغيرة حسب عوامل متعددة منها عدد الزبائن الذين يتلقون الخدمة، ومستوى جودة الخدمة التي تقدم، وذكر أن هنالك خاصية للتكلفة الثابتة للخدمات المصرفية الإلكترونية تكمن في أن نسبة التكلفة الثابتة تقل بالتوسع في تقديم الخدمات. وأشار إلى أن التكلفة المتغيرة للخدمات المصرفية الإلكترونية تتكون من عدة عناصر منها: القوى العاملة الإضافية اللازمة



## صندوق ضمان الودائع المصرفية

### نشأة الصندوق:

تجددت فكرة إنشاء مؤسسة لضمان الودائع المصرفية بعد انتهاج سياسة التحرير الاقتصادي في مستهل عقد التسعينات من القرن الماضي لما يصاحبها من مخاطر على الجهاز المصرفي خاصة ودائع الجمهور، وتعززت الفكرة بالأثار السالبة التي تعرض لها مودعو فرع بنك الاعتماد والتجارة بالخرطوم بعد تصفية الفرع.

شكلت لجنة فنية في بنك السودان المركزي تقدمت بدراسة نوقشت في ندوة عامة في العام 1993م وتمت إعادة صياغة الدراسة في شكل مشروع عينت له إدارة تنفيذية أكملت مراجعته مع مختلف الجهات وتمت إجازته بواسطة الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ومن ثم تم رفعه لمجلس الوزراء ومن بعده للمجلس الوطني

الانتقالي الذي قام بالإجازة النهائية بموجب قانون خاص وفقاً لأحكام المرسوم الدستوري الخامس لسنة 1991م وصادق عليه السيد/ رئيس الجمهورية في 17/12/1996م.

### أهداف الصندوق:

يهدف صندوق ضمان الودائع المصرفية لحماية حقوق المودعين وسلامة واستقرار وحدات الجهاز المصرفي وتدعيم الثقة فيها، وذلك عن طريق ضمان ودائع الجمهور، خاصة صغار المودعين في حالة توقف أي مصرف عن الدفع.

### عضوية المصارف في صندوق ضمان الودائع المصرفية:

إن عضوية المصارف (تتضمن فروع المصارف الأجنبية) في صندوق ضمان الودائع المصرفية إلزامية، ويقوم

الصندوق بتسجيل المصرف بعد حصوله على الترخيص ومزاولة العمل المصرفي.

الودائع التي يشملها الضمان:

- 1/ الودائع الجارية والادخارية.
- 2/ الودائع الاستثمارية.

الموارد المالية للصندوق:

تتكون موارد الصندوق المالية من:

أ/ مساهمة ابتدائية (Initial Contribution):

تدفع مرة واحدة عند التسجيل فقط وقد قامت جميع المصارف بسدادها وكذلك وزارة المالية وبنك السودان.

ب/ المساهمة السنوية:

\* تدفع المصارف مساهمة سنوية تحسب بنسبة مئوية محددة من متوسط جملة ودائعها الجارية والادخارية، وتضاف هذه المساهمة إلى محفظة التكافل لضمان الودائع الجارية والادخارية.

\* تدفع المصارف مساهمة سنوية تحسب بنسبة مئوية محددة

من متوسط جملة الودائع الاستثمارية، وتضاف هذه المساهمة إلى محفظة التكافل لجبر حالات الإعسار المالي النهائي.

\* يدفع أصحاب ودائع الاستثمار نسبة محددة من متوسط جملة ودائعهم الاستثمارية وتضاف إلى محفظة التكافل لضمان ودائع الاستثمار.

ج/ العائد من استثمارات أموال الصندوق:

يستثمر الصندوق أمواله في مجالات تتسم بالسلامة المالية وانعدام المخاطر.

د/ أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة.

الحد الأعلى المضمون من الودائع:

تخضع الودائع لضمان بحد أعلى يتغير كل فترة في ضوء الموارد المالية للصندوق لتغطية أكبر عدد من المودعين.

التزامات الصندوق نحو المودعين:

عند تصفية المصرف يدفع الصندوق لكل مودع في المصرف مبلغاً مقابل وديعته في حدود الحد الأعلى المضمون أو مبلغ الوديعة أيهما أقل.





# آراء حول اللاتوازن الاقتصادي العالمي\*

فرض القيود غير الكمية على الواردات، والتدخل في تحديد سعر الصرف مقابل تحفيز وزيادة الصادرات أدى إلى إغراق السوق الأمريكية بالسلع وبالتالي إلى زيادة الاختلالات المالية الأمريكية وخاصة العجز في الحساب الجاري، والبعض الآخر يعتبر أن السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) الأوروبية المحافظة تتحمل قسطاً من هذا الاختلال بهدف التحكم في القدرة الاستيعابية للاقتصادات الأوروبية. وتعزي مجموعة ثالثة اللاتوازن المذكور إلى زيادة طلب الاقتصاد الأمريكي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية. وهناك من يرى إن السبب هو ارتفاع المدخرات في الدول النامية وخاصة دول الجنوب شرق آسيوية وتوجهها نحو الاستثمار في الأصول الأمريكية.

بدأت معدلات الادخار تتراجع في الدول الصناعية والمتقدمة منذ سبعينات القرن الماضي نتيجة لتراجع مستوى الادخار الشخصي الذي لم يستطع تعويضه ادخار الشركات. وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الادخارات الشخصية والخاصة والحكومية في دول الاقتصادات الناهضة والدول النفطية في تلك الفترة، إلا أنه لم يكن كافياً لتصحيح الوضع. وبالتالي تباينت الآراء حول أسباب اللاتوازن الاقتصادي العالمي التي تركز عليها في الفترة الأخيرة اهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية والأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بصفة خاصة وبقية دول العالم عامة، بتباين الرؤى المنطلقة في تناولها من زوايا مختلفة على اختلاف مصالح الدول. يرى البعض أن الإجراءات الحمائية الآسيوية والمتمثلة في

مجلة المؤتمر الاقتصادية، العدد 1011 كانون 2006. حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤتمر الوطني العراقي.





مخرجات إجمالي الناتج، فإن الركود هو المأل المحتوم. وفيما يتعلق بالأراء حول الادخار وعن السلوك غير الرشيد للتدفقات الاستثمارية (الادخارية) وتوجيهها من الدول النامية حيث العائد على الاستثمار يفترض أن يكون عالياً إلى الدول المتقدمة ذات الاقتصادات المكتملة النضوج مثل الاقتصاد الأمريكي، فيرى فيه صندوق النقد الدولي أن العالم لا يعاني من مشكلة عجز في الادخارات بقدر ما أن الدول النامية (ذات الاقتصادات الناهضة والتي سجلت معدلات نمو عالية) والدول المصدرة للنفط ما زالت تتحسس آثار الأزمة المالية التي ضربت بعض دول النور الآسيوية في عام 1997 و1998. وعليه يمكن طرح السؤال التالي: أين تكمن الحقيقة وحلها إذا وسط هذا الجدل الكبير والمتزايد حول اللاتوازن العالمي؟ هل تكون المعالجة في خفض معدلات الادخار في دول المجموعة

وقد أوضح صندوق النقد الدولي في سبتمبر 2006 خلال استعراضه لوضع الادخار والاستثمار في العالم، وفي إطار نظريته الاستشرافية للاقتصاد العالمي (World Economic Outlook)، إن اعتماد الاقتصاد العالمي في مجال الإنتاج والصادرات على السوق الأمريكية، ينطوي على مخاطر عالمية كبيرة. فمقابل الفوائض الضخمة في الحسابات الجارية لبلدان جنوب شرق آسيا بفضل تدفق صادراتها السلعية إلى السوق الأمريكية، فإن عجز الحساب الجاري الأمريكي ارتفع إلى نسبة 5% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي. صحيح أن الاقتصاد العالمي ما زال يتمتع بحالة من الانتعاش الاقتصادي، إلا أن مظاهر الركود الاقتصادي ما زالت تهدده، فلو حدث وتغير المزاج الاستهلاكي الأمريكي وتبخرت فقاعة سوق العقار الذي يلعب دوراً واضحاً في تضخم أسعار





الأولى وزيادته في بلدان المجموعة الثانية؟ ولكن كثيراً من الدول النامية سجلت معدلات ادخار منخفضة أصلاً، بحسب تقرير للبنك الدولي أعاد بموجبه النظر في طريقة احتساب الادخار التقليدية المعتمدة من قبل بعض السلطات المالية والمتمثلة في خصم الاستهلاك من إجمالي الدخل الوطني. ونظراً لإهدار هذه المعالجة الحسابية لتحويلات الطاقات الإنتاجية في المجتمع، فإن البنك الدولي يتحفظ عليها. فمن غير المعقول مثلاً احتساب التعليم (الإنفاق على التعليم) على أنه استهلاك في حين أنه يعد في الحقيقة استثماراً في الموارد البشرية، التي ستساعد المجتمع على زيادة معدلات الإنتاج مستقبلاً. كذلك فإن بيع أي مصدر من مصادر الموارد الطبيعية كالنفط أو الماس أو غيرهما، يؤدي إلى الاستنزاف التدريجي لقدرة الدولة المصدرة لهذه المنتجات على توليد الثروة في المستقبل، سرعة استنفاد ثرواتها الطبيعية.

ويرى صندوق النقد الدولي أن الانتعاش في حركة الاستثمار في آسيا، وارتفاع معدلات نمو الإجمالي في كل من اليابان وأوروبا، هي المداخل المناسبة لتسوية المشكلة ولكن هنالك دائماً فارقاً شاسعاً بين سهولة القول والاستشارة وبين صعوبة التطبيق على الأرض. فحتى الآن لا يبدو أن أسعار الفائدة التي بدأت في الارتفاع في الولايات المتحدة قادرة على إقناع الأمريكيين بالادخار أكثر والاستهلاك أقل. كما أن من الصعوبة العودة عن سياسة خفض الضرائب التي اتبعتها الحكومة الأمريكية الحالية، لتمويل عجز الموازنة وتمويل برامج التنمية والمجهود الحربي. كما لا يبدو أن حكومات البلدان الأوروبية مستعدة لإثارة احتجاج شعوبها على إجراء إصلاحات هيكلية مؤلمة بغرض تحفيز النمو الاقتصادي، بدليل عدم إيداء البنك المركزي الأوروبي أي استعداد لخفض سعر الفائدة لتحفيز الطلب على النقد وبالتالي النمو. أما اليابان التي تخلصت للتو من سنوات ركودها العجاف، فإنها ما زالت تبحث عن المعادلة الملائمة لظروفها وظروف محيطها المستجدة لبناء نموذج تنموي يتمتع بالقدرة على الاستدامة.

وبناءً على ما ذكر يمكن القول أن حل مشكلة اللاتوازن العالمي تكمن في تخفيض أسعار النفط، وإعادة استثمار عائدات النفط بالحصول على سلع مصدرة من الدول الصناعية، أي يمكن للدول المصدرة للنفط استغلال عائدها في شراء السلع المنتجة في الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وكندا. بالإضافة إلى إعادة استثمار هذه الفوائض في الدول النامية التي تتوفر فيها فرص كبيرة للاستثمار عبر الشركات عابرة القارات.

## إشباع الحاجات الأساسية وصد ظاهرة الفقر

تفتقد وحتى الآن إلى عملية إرساء معايير عمل ذات قيمة عالية تحتاج وبشدة لقبول فكرة التخصيص الأمثل للموارد وفق نظرية هرمية الحاجات الأساسية من وجهة نظر المجتمع. وقد أعطى الكاتب في نهاية الفصل الأول فكرة عن كيفية إشباع الحاجات في الإسلام مقارنة بمدارس الفكر الاقتصادي. إضافة لتحليل موارد الدولة الإسلامية المعاصرة في مواجهة مشكلة الحاجات.

تناول الكاتب في الفصل الثاني بشي من التركيز أهم مبادرات الدولة والمجتمع لمكافحة التخلف والفقر خلال الثلاثي للإنقاذ الوطني وما صاحب تلك الفترة من تدهور في مستويات الدخل ومستويات المعيشة، وارتفاع معدلات التضخم، وذلك نتيجة لتفاعل عدة عوامل منها:

- ظاهرة الجفاف والتصحر.
- لجوء أعداد كبيرة من مواطني دول الجوار إلى السودان.

أشار الكاتب في مقدمة كتابه إلى أن قضية إشباع الحاجات الأساسية أصبحت من أهم القضايا التي تواجه المجتمعات المعاصرة. وأن هناك علاقة قوية بين استراتيجية الإنتاج في الإسلام وبين مستويات إشباع الحاجات لدى أفراد المجتمع، وذلك في إطار نظرية الأولويات الإسلامية وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية ومنها إشباع حاجات الأفراد عن طريق تقسيمها لضروريات وحاجيات وتحسينات في إطار ما يعرف اقتصادياً بسلم التفضيل الجماعي (Scale of preference).

وفي محاولة لإيجاد نسق تعريفي وتوضيحي للحاجات الأساسية ومستويات إشباعها وعلاقتها بنظرية الإنتاج ذكر الكاتب أن الحاجات وخاصة الأساسية منها تعتبر أدوات فعالة ورئيسية لتوزيع الدخل وأعادته بين أفراد المجتمع الإسلامي بسبب أن التوزيع في الإسلام يتكون من العمل والحاجة، وأن العمل أداة رئيسية في التوزيع. وذكر الكاتب أن البلدان المتخلفة تقع تحت وطأة الفقر المدقع لازالت

\* د. عبدالقادر احمد سعد الرواس: إشباع الحاجات الأساسية وصد ظاهرة الفقر، الناشر: المركز السوداني للبحوث والدراسات والتوثيق، الخرطوم 2007م.



- الحرب الأهلية في الجنوب.

كل هذه العوامل أدت إلى تفشي الفقر بين قطاع كبير من السكان.

وفي هذا الخصوص دعى الكاتب إلى ضرورة البحث عن مفهوم واستراتيجية جديدة للتنمية يكون على رأس أولوياتها محاربة الفقر وهيكله وإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الشرائح الضعيفة من المجتمع، كما أشار إلى أن الاعتماد على فكرة تحقيق معدلات إنتاج ونمو عالية تكون معزولة عن القطاع العريض من السكان، ولابد من محاولة المطابقة أو المواءمة بين المتطلبات الأساسية (الدنيا)، وبين برامج الإنتاج وسياساته بحيث تكون الأخيرة مقصوداً منها تلبية وإشباع المتطلبات الأساسية للإنسان في مجالات الغذاء والكساء والدواء والماوى والصحة والتعليم. وسيطلب ذلك إما تحولاً عملياً بعيداً عن الإشارات التي تعطيها السوق والتي يربحها التوزيع الجاري للدخل، أو يتطلب إصلاحات مؤسسية شاملة تعيد توزيع الدخل الى جادة الصواب. وأشار الكاتب إلى أن مثل هذه الاستراتيجيات الجديدة (مثل العمل المباشر على محاربة الفقر) ستعطي قدراً وأهمية أكبر لإنتاج وتوزيع المنتجات الضرورية (الأساسية) أو إنتاج السلع التي تكفل ذلك مع التركيز على إنتاج المواد الغذائية البديلة للسلع المستوردة.

وتناول في نهاية الفصل كيفية إعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب، والنفقات العامة، والزكاة والصناديق الاجتماعية مثل التأمين الاجتماعي، والمعاشات... الخ. كذلك تطرق إلى دور المصارف والمؤسسات التمويلية في علاج مشكلة الحاجات حيث أشار إلى أن هنالك مجموعتين من العوامل التي تؤثر على قدرة المؤسسات المالية وكفاءتها في تلبية الاحتياجات التمويلية الضامنة لتحقيق النمو المستقر للاقتصاد بقطاعاته المختلفة، وتشمل المجموعة الأولى مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على

قدرة تلك المؤسسات (وخاصة الجهاز المصرفي) في المدخرات الوطنية، وكذلك على فعاليتها في توجيه تلك الموارد وتوظيفها نحو الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهي بالتالي - أي مؤشرات الاقتصاد الكلي - تؤثر على مدى مساهمة المؤسسات التمويلية في إحداث زيادة في الدخل الحقيقية لأفراد المجتمع، مما يعني المساهمة الفعلية في تخفيف أعباء المعيشة.

وتتضمن المجموعة الثانية المؤشرات القياسية لتقييم المؤسسات المالية، حيث إن مؤشرات الاقتصاد الكلي تمثل مجموعة عوامل أو مؤشرات خارجية، أي أن إدارات المؤسسات المصرفية ليس لها دور مباشر في التحكم في آثار تلك المؤشرات، بالرغم من انعكاس تلك الآثار على مجمل أداء المؤسسات المالية والمصرفية من جهة وملاءمتها وسلامتها المالية، وقدرتها على مقابلة متطلبات النمو الاقتصادي المستقر المستدام.

وتعتبر المجموعة الثانية مؤشرات داخلية أي مؤشرات كفاءة و أداء داخلي، ولها مستويات مطلوبة ومتعارف عليها عالمياً لضرورة توفر السلامة، وجودة الأداء المصرفي والإطار الذي تعمل فيه هذه المؤشرات القياسية، وعادة ما يكون إطاراً جزئياً لكل وحدة مالية على حدة، إلا أنه يمكن استخدامه لقياس الأداء أو الأوضاع المالية في القطاع ككل عن طريق تجميع نتائج المؤشرات للقطاع المالي كمحاولة الوصول لمتوسط نتائج كل مؤشر بطريقة فردية.

في الفصل الثالث والأخير تناول الكاتب تجربة مصرف الادخار في مبادرته في القيام بدور في إشباع جانب من الحاجات الأساسية لبعض الشرائح الأكثر تائراً بسياسات التحرير الاقتصادي وهيكله مؤسسات الدولة والتي بدأت آثارها واضحة ما بعد عام 2001.

## أحداث اقتصادية محلية وعالمية

إعداد: مصطفى إبراهيم عبد النبي  
إدارة البحوث والإحصاء

أحداث  
اقتصادية

### الموجهات العامة لموازنة العام 2008

أجاز المجلس الوطني في الخامس عشر من ديسمبر 2007م مشروع موازنة الدولة للعام 2008، وقد بلغت جملة المصروفات في الموازنة 26 مليار جنيه، فيما بلغت جملة الإيرادات 21 مليار جنيه بزيادة قدرها 11.3% عن موازنة العام السابق، وسيتم تغطية العجز من مصادر التمويل الداخلية والخارجية. وقد هدفت الموازنة لتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره 8% والحفاظ على معدل تضخم في حدود 8% في المتوسط وتوفير فائض بالميزان التجاري قدره 300 مليون دولار، والمحافظة على استقرار سعر الصرف في حدود 2 جنيه للدولار. ومما يجدر ذكره أن موازنة العام المالي 2008م لا تتضمن زيادة في الأجور، بينما تضمنت زيادة في ضريبة القيمة المضافة.

### توقيع اتفاقية تمويل بين بنك السودان المركزي والشركة العربية للاستثمار

تم في الثالث من ديسمبر 2007م التوقيع على اتفاقية تمويل بين بنك السودان المركزي والشركة العربية للاستثمار بمبلغ 65 مليون يورو (ما يعادل 95 مليون دولار)، وذلك بصيغة صكوك السلم لخام البترول السوداني، وبفترة سداد تمتد إلى ثلاث سنوات بأقساط سنوية متساوية.

يعتبر هذا التمويل تمويل مُنَوَّق، وقد ساهمت فيه عدد ثمانية بنوك خارجية بالإضافة إلى بنكين محليين، كما تمت المشاركة فيه من قبل مركز البحرين لإدارة السيولة. وتعتبر هذه العملية هي الأولى للسودان بنظام صكوك سلم لخام البترول، وسيتم استغلال مبلغ التمويل من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني في تمويل المشروعات التنموية.

### أسعار النفط تسجل أرقاماً قياسية في الارتفاع

عاودت أسعار النفط منذ بداية شهر ديسمبر 2007 ارتفاعاً ملحوظاً، وذلك من جراء انخفاض الدولار مقابل اليورو، حيث بات اليورو يعادل 1.4752 دولاراً وانعكس ذلك على سعر المادة الخام، حيث وصل سعر البرميل 95.6 دولاراً. وفي هذا الصدد أشار وزير النفط السعودي بان دول منظمة الأوبك قد تزيد من الإنتاج لتتخفف الأسعار، غير أن المحللين يرون أن هنالك توقعات متزايدة بان الأوبك ستعارض زيادة الإنتاج.





معوقات، بما يحقق زيادة مساهمته في الناتج الصناعي، ورفع إنتاجيته، وزيادة قدرته التنافسية في ظل العولمة، وذلك في تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص للعمل والحد من البطالة.

كذلك أشار الملتقى إلى أن من أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في غياب الدراسات الاقتصادية والفنية، وضعف الثقة بين المستهلكين والمنتجات المحلية، إضافة إلى الآثار السلبية لتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وغيرها من الآثار التي تترتب على عملية العولمة الاقتصادية، والتوجهات نحو إقامة تكتلات اقتصادية عملاقة، الأمر الذي يجعل إمكانية واستمرار الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية محفوفة بالمخاطر وبالتالي ضعف مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أوصى الملتقى بضرورة اتخاذ السياسات والإجراءات والتدابير التي قد تمكن من تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، وذلك في إطار تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. كذلك البحث عن آليات ووسائل تمكن هذه الصناعات من المنافسة عالمياً، من خلال تنميتها وتطويرها وتحسين جودتها وتشجيع الابتكار فيها.



## السودان يشارك في الملتقى العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة بصنعاء

شارك السودان في فعاليات الملتقى العربي للصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي استضافته العاصمة اليمنية صنعاء في نوفمبر 2007م، تحت شعار (الجودة والإبداع.. ضمان لمستقبل الصناعات العربية في ظل العولمة)، وذلك بمشاركة ثلاث عشرة دولة عربية. أكد الملتقى على أن الارتقاء بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي يتطلب من الجهات ذات الصلة بما فيها مؤسسات التمويل الدولية، والهيئات العربية والإقليمية، تكامل وتنسيق الجهود والقيام بدور فعال لتمكين هذا القطاع من تجاوز ما يواجهه من

## القاهرة تستضيف مؤتمر الخدمات المصرفية الإلكترونية

استضافت القاهرة خلال الفترة 25-29 نوفمبر 2007 فعاليات مؤتمر الخدمات المصرفية الإلكترونية، بمشاركة 15 دولة عربية. ويهدف المؤتمر إلى تعريف المشاركين بالخدمات المصرفية الإلكترونية وأهميتها، وإمكانية التعامل معها، هذا بالإضافة للاطلاع على ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في هذا المجال، واستعراض تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية.

تناول المؤتمر أنواع الخدمات المصرفية التي توفرها المصارف الإلكترونية المتمثلة في بطاقات الدفع الإلكتروني، خدمات مصرفية عن بعد، بنوك منزلية، نقاط البيع، الصراف الآلي والفرع الإلكتروني. كما تناول المؤتمر نظام "سويفت" ودوره في تسهيل أداء الخدمات المصرفية الدولية وعمليات النقد الأجنبي والاعتمادات المستندية.

## جدول رقم (1)

الإرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2000 - سبتمبر 2007م  
سنة الأساس (1990 = 100)

الدخول الدنيا	الدخول المتوسطة	الدخول العليا	الفترة
24,416.7 (4.0)	24,478.0 (3.3)	23,939.3 (3.9)	ديسمبر 2000
26,034.2 (6.6)	26,283.7 (7.4)	25,918.9 (8.3)	ديسمبر 2001
28,066.6 (7.8)	28,454.1 (8.3)	27,962.5 (7.9)	ديسمبر 2002
30,479.8 (8.6)	30,803.9 (8.3)	30,068.1 (7.5)	ديسمبر 2003
32,732.9 (7.4)	33,042.6 (7.3)	32,435.1 (7.9)	ديسمبر 2004
35,041.4 (9.9)	34,909.4 (8.5)	34,078.3 (7.0)	ديسمبر 2005
<b>2006</b>			
34,723.4 (5.1)	34,864.9 (5.1)	34,206.8 (4.8)	مارس
36,658.6 (3.5)	37,036.4 (4.3)	36,129.1 (5.1)	يونيو
41,585.6 (14.2)	41,866.0 (15.7)	41,004.6 (17.8)	سبتمبر
39,968.1 15.1	40,392.1 15.7	39,629.8 16.3	ديسمبر
<b>2007</b>			
38,841.0 12.4	39,115.9 12.8	38,574.2 13.8	يناير
37,776.8 8.1	38,154.0 8.7	37,984.0 10.6	فبراير
37,349.2 7.6	37,689.8 8.1	37,642.5 10	مارس
37,606.5 (10.6)	37,650.7 (9.4)	37,300.9 (9.0)	أبريل
38,242.4 (9.9)	38,483.2 (8.3)	38,007.6 (7.8)	مايو
39,615.6 (9.7)	40,217.8 (8.6)	39,645.2 (8.1)	يونيو
40,849.5 (8.1)	41,408.4 (8.2)	40,454.9 (8.7)	يوليو
40,022.3 (1.7)	40,524.5 (1.8)	39,523.5 (3.0)	أغسطس
41,977.3 (0.9)	42,599.5 (1.8)	41,798.3 (1.9)	سبتمبر
43,530.4 (11.3)	44,175.4 (12.0)	43,063.1 (10.3)	أكتوبر
42,636.0 (7.8)	43,301.2 (8.5)	42,343.0 (8.0)	نوفمبر

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء (معدلات التضخم بين الأقواس)



جدول رقم (2)  
أسعار صرف الدولار بينك السودان المركزي (بالدينار السوداني)

البيع	الشراء	الفترة
231.25	230.10	Dec 2005
<b>2006</b>		
231.01	229.86	Jan
230.22	229.07	Feb
226.33	225.20	Mar
223.71	222.60	Apr
222.34	221.20	May
219.52	218.52	Jun
216.27	215.19	Jul
213.38	212.32	Aug
210.77	209.73	Sep
207.88	206.85	Oct
205.21	204.19	Nov
201.83	200.83	Dec
<b>2007</b>		
201.31	200.31	Jan
201.08	200.08	Feb
201.01	200.01	Mar
201.02	200.02	Apr
201.07	200.07	May
201.06	200.06	Jun
2.010	2.000	* Jul
2.011	2.001	Aug
2.032	2.022	Sep
2.041	2.030	Oct
2.037	2.026	Nov

\* الأرقام بالجنيه السوداني  
المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)  
أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك (بالدينار السوداني)

أعلى سعر	أدنى سعر	الفترة
231.80	229.95	Dec 2005
<b>2006</b>		
230.80	229.30	Jan
230.00	229.00	Feb
229.00	226.00	Mar
226.30	222.80	Apr
222.50	220.80	May
220.00	217.30	Jun
217.00	214.00	Jul
213.00	211.60	Aug
211.90	209.25	Sep
208.50	205.40	Oct
204.70	203.30	Nov
202.50	200.60	Dec
<b>2007</b>		
202.00	200.00	Jan
201.00	200.00	Feb
2001.50	200.00	Mar
200.05	200.00	Apr
201.05	200.00	May
201.05	200.00	Jun
2.012	2.009	*Jul
2.012	2.010	Aug
2.045	2.020	Sep
2.750	2.036	Oct
2.060	2.030	Nov

\* الأرقام بالجنيه السوداني  
المصدر: بنك السودان المركزي



**جدول رقم (4)**  
**أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة (بالدينار السوداني)**

أعلى سعر	أدنى سعر	الفترة
231.40	230.50	Dec 2005
<b>2006</b>		
230.80	230.00	Jan
230.00	229.00	Feb
228.00	226.00	Mar
225.00	223.50	Apr
221.80	220.28	May
218.80	218.00	Jun
215.20	214.20	Jul
212.00	212.00	Aug
209.70	209.00	Sep
207.88	206.85	Oct
205.21	204.19	Nov
202.00	201.00	Dec
<b>2007</b>		
207.60	194.66	Jan
206.74	194.70	Feb
206.63	194.59	Mar
201.01	200.00	Apr
201.13	201.00	May
201.20	201.00	Jun
2.011	2.000	*Jul
2.005	2.000	Aug
2.042	2.003	Sep
2.045	2.040	Oct
2.040	2.030	Nov

\* الأرقام بالجنيه السوداني  
المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)  
مؤشرات نقدية

مليارات الدينارات

البيان	Nov-07	Oct-07	Sep-07	Aug-07	Jul-07	Jun-07	May-07	Apr-07	Mar-07	Feb-07	Jan-07	Dec-06	Nov-06	Oct-06	Sep-06	Aug-06	Jul-06	Jun-06	May-06	Apr-06	Mar-06	Feb-06	Jan-06	Dec-05	Nov-05
عرض التتود	18,660.5	18,754.8	18,279.0	17,985.3	17,724.5	1,786.9	1,779.6	1,790.5	1,768.5	1,798.0	1,752.4	1,767.2	1,748.6	1,808.1	1,740.7	1,752.4	1,768.6	1,721.6	1,699.8	1,653.0	1,605.3	1,571.80	1,458.50	1,403.1	1,272.5
العملة لدى الجمهور	4,942.9	4,817.8	4,575.0	4,534.9	4,494.6	444.2	449.5	456.4	457.1	461.2	462.6	535.5	449.5	475.6	428.7	427.0	422.6	409.0	405.1	403.7	401.1	385.4	380.8	374.0	346.5
الودائع تحت الطلب	5,825.7	6,003.1	5,887.0	5,784.4	5,612.1	565.8	564.9	544.7	529.9	556.1	548.5	516.9	520.7	538.6	524.8	530.3	554.0	544.0	524.2	503.6	488.6	452.4	442.9	444.8	409.1
شبه التتود	8,092.0	7,933.9	7,817.0	7,665.0	7,617.8	756.8	765.2	769.4	781.5	780.7	741.3	734.8	768.4	793.9	787.2	795.1	792.0	788.6	770.5	745.7	715.6	680	634.8	584.3	516.9
إجمالي أصول (بخصوص البنوك)	25,609.2	25,075.1	25,266.0	24,683.3	24,296.7	2,332.0	2,346.1	2,306.9	2,365.1	2,372.1	2,308.8	2,314.4	2,314.6	2,402.9	2,269.1	2,340.9	2,314.7	2,305.9	2,205.3	2,122.6	2,019.6	1,906.40	1,764.20	1,698.0	1,433.5
إجمالي التمويل المصرفي	12,629.4	12,368.5	12,014.0	11,926.0	11,888.3	1,199.1	1,179.6	1,163.6	1,147.9	1,116.5	1,105.3	1,114.0	1,110.4	1,111.8	1,080.3	1,099.7	1,080.1	1,075.3	1,025.6	962.9	910.5	857.1	812.4	768.9	656.5
إجمالي الودائع المصرفية	14,005.6	13,964.1	13,824.0	13,269.0	13,015.0	1,310.8	1,302.2	1,307.2	1,267.2	1,278.1	1,257.5	1,230.4	1,267.9	1,327.5	1,310.2	1,296.8	1,322.5	1,263.7	1,263.1	1,221.5	1,162.0	1,096.30	1,051.30	1,006.8	908.5
الودائع تحت الطلب / عرض التتود	30.9%	32.0%	32.2%	32.2%	31.7%	32.8%	31.7%	30.4%	30.0%	30.9%	31.3%	28.9%	30.3%	29.6%	30.1%	30.3%	31.3%	31.6%	30.8%	30.5%	30.4%	29.80%	30.40%	31.7%	32.1%
العملة لدى الجمهور / عرض التتود	26.2%	25.7%	25.0%	25.2%	25.4%	24.9%	25.3%	25.5%	25.8%	25.7%	26.4%	30.0%	25.7%	26.3%	24.6%	24.4%	23.9%	23.8%	23.6%	24.4%	25.0%	25.40%	26.10%	26.7%	27.2%
شبه التتود / عرض التتود	42.9%	42.3%	42.8%	42.6%	43.0%	42.4%	43.0%	44.1%	44.2%	43.4%	42.3%	41.1%	44.0%	43.9%	45.2%	45.4%	44.8%	44.6%	45.3%	45.1%	44.6%	44.80%	43.50%	41.6%	40.6%
إجمالي التمويل المصرفي / الودائع	90.2%	86.6%	86.9%	89.9%	91.3%	91.5%	90.6%	89.0%	90.6%	87.3%	87.9%	90.5%	87.6%	83.6%	80.9%	84.9%	81.7%	83.1%	81.2%	78.8%	78.4%	78.20%	77.30%	76.4%	72.3%

بالاتف الجنبات  
المصدر: بنك السودان المركزي



جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

المجموع	أخرى	التجارة المحلية	الواردات	الصادرات	الصناعة	الزراعة	القطاع السنة
<b>2006</b>							
812,420	219,041	215,073	178,124	48,053	71,294	80,835	January
857,077	263,275	194,668	205,912	30,098	82,537	80,587	February
910,495	278,951	212,425	219,850	35,091	88,561	75,617	March
962,877	311,539	209,814	237,867	34,321	91,291	78,045	April
1,025,648	334,491	223,545	255,760	37,375	93,235	81,242	May
1,075,340	373,215	226,291	260,379	39,493	94,552	81,410	June
1,080,050	385,796	216,370	257,443	37,350	97,380	85,711	July
1,060,304	396,612	202,641	254,289	33,794	91,473	81,495	August
1,099,646	402,504	214,759	259,623	35,164	95,091	92,505	September
1,111,834	25,957	259,254	207,556	427,656	103,534	87,876	October
1,110,359	35,573	249,262	203,382	434,758	95,018	92,367	November
1,113,957	449,831	202,331	232,827	35,617	93,853	99,498	December
<b>2007</b>							
1,105,309	450,651	196,247	232,404	34,458	102,026	89,523	January
1,116,458	452,243	206,029	234,053	32,494	103,090	88,549	February
1,147,943	488,648	208,438	213,493	32,947	103,379	101,038	March
1,163,624	435,036	201,813	278,952	29,679	117,532	100,612	April
1,179,602	433,909	204,313	290,383	28,084	118,052	104,861	May
1,199,128	478,664	198,583	290,250	28,860	108,658	94,113	June
1,188,827	459,634	190,109	291,301	23,029	127,995	96,759	*July
1,192,611	469,491	190,503	286,260	22,528	131,931	91,898	August
1,201,370	474,330	200,580	284,250	22,240	122,290	97,680	September
12,368,533	4,848,755	2,100,737	2,975,691	235,601	1,236,182	971,566	October
12,629,432	5,009,011	2,270,406	2,775,899	237,934	1,341,252	994,930	November

\* بالآلاف الجنيهات

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

جدول رقم (7)  
تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية

مليارات الدينارات

القطاع	يناير - 2000		يناير - 2001		يناير - 2002		يناير - 2003		يناير - 2004		يناير - 2005		يناير - 2006		يناير - 2007	
	ديسمبر	يناير	ديسمبر	يناير	ديسمبر	يناير	ديسمبر	يناير	ديسمبر	يناير	ديسمبر	يناير	ديسمبر	يناير	ديسمبر	يناير
العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2005	2005	2005	2005	2005	2006	2006	2006	2006	2007
المرابحة	34.2	57.9	74.3	125.9	165.3	52.6	65.6	71.3	111.6	94.0	145.1	180.6	180.6	144.7	284.1	284.1
%	33.7	39.5	35.9	44.7	38.5	43.1	42.4	45.0	42.9	45.80	51.7%	61.4	61.8	63.6%	65.1%	65.1%
المشاركة	43.5	45.4	57.7	65.5	137.2	50.4	39.0	43.5	81.3	58.9	58.0	44.1	43.6	31.6	54.5	54.5
%	42.9	31.0	27.9	23.2	32.0	41.3	25.2	27.4	31.3	28.70	20.7%	15.0	14.9	13.9%	12.5%	12.5%
المضاربة	3.8	9.3	9.6	16.1	24.6	4.8	6.9	2.6	14.9	19.2	10.8	10.7	9.3	14.2	14.6	14.6
%	3.7	6.4	4.6	5.7	5.7	3.9	4.5	1.6	5.7	9.30	3.8%	3.6	3.2	6.2%	3.3%	3.3%
السلم	3.3	7.3	6.8	13.5	12.7	0.4	5.5	4.8	3.8	0.9	5.6	2.1	2.1	0.5	1.1	1.1
%	3.3	5.0	3.3	4.8	3.0	0.3	3.6	3.0	1.5	0.40	2.0%	0.7	0.7	0.2%	0.3%	0.3%
اخرى	16.6	26.5	58.4	60.9	89.3	13.9	37.6	36.4	48.4	32.4	61.1	56.6	56.5	36.6	82.0	82.0
%	16.4	18.1	28.2	21.6	20.8	11.4	24.3	23.0	18.6	15.80	21.8%	19.2	19.3	16.1%	18.8%	18.8%
المجموع	101.4	146.4	206.8	281.9	429.1	122.1	154.6	158.6	260.0	205.2	280.6	294.1	292.1	227.6	436.3	436.3
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100	100.0%	100.0	100.0	100.0%	100.0%	100.0%

\* بملايين الجنيهات السودانية  
المصدر : بنك السودان المركزي



جدول رقم (8)  
تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية

مليارات الدينارات

يناير - سبتمبر 2007	أبريل - يوليو 2007	يناير - مارس 2007	أكتوبر - ديسمبر 2006	يناير - سبتمبر 2006	أبريل - يوليو 2006	يناير - مارس 2006	أكتوبر - ديسمبر 2005	يناير - سبتمبر 2005	أبريل - يوليو 2005	يناير - مارس 2005	يناير - ديسمبر 2004	يناير - ديسمبر 2003	يناير - ديسمبر 2002	يناير - ديسمبر 2001	يناير - ديسمبر 2000	القطاع
290.8	17.0	13.9	28.5	25.1	15.9	9.2	19.1	15.6	15.5	6.9	46.1	45.0	32.7	22.7	18.2	العام
11.9%	3.9%	6.1%	9.7%	9.6%	5.7%	4.50%	7.3%	9.8%	10.1%	5.6%	10.7%	16.0%	15.8%	15.5%	18.0%	الزراعة
301.4	28.9	20.1	34.8	16.9	16.0	17.0	23.1	11.6	21.2	27.1	47.7	29.9	28.0	23.0	18.0	%
12.4%	6.6%	8.8%	11.8%	6.5%	5.7%	8.30%	8.9%	7.3%	13.7%	22.2%	11.1%	10.6%	13.5%	15.7%	17.8%	الصناعة
80.3	4.6	6.9	8.6	5.4	10.1	11.0	13.1	5.8	7.7	7.2	45.7	34.0	34.3	20.6	24.6	%
3.3%	1.1%	3.0%	2.9%	2.1%	3.6%	5.30%	5.0%	3.7%	5.0%	5.9%	10.7%	12.1%	16.6%	14.1%	24.3%	الصارف
379.3	51.9	45.7	32.1	33.0	65.7	51.3	59.5	22.9	31.0	36.0	104.1	65.1	40.6	31.4	11.7	المحلية التجارة
15.6%	11.9%	20.1%	10.9%	12.6%	23.4%	25%	22.9%	14.4%	20.0%	29.5%	24.3%	23.1%	19.6%	21.4%	11.5%	%
1384.1	334.0	141.0	190.1	181.0	172.8	116.7	145.2	102.7	79.1	44.9	185.4	107.9	71.2	48.7	28.9	اخرى
56.8%	76.5%	62.0%	64.6%	69.2%	61.6%	56.90%	55.8%	64.7%	51.2%	36.8%	43.2%	38.3%	34.4%	33.3%	28.5%	%
2435.9	436.4	227.6	294.1	261.4	280.5	205.2	260.0	158.6	154.6	122.1	429.1	281.9	206.8	146.4	101.4	المجموع
100.0%	100%	100%	100.0%	100.0%	100.0%	100%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	%

\* بملائين الجذبات السودانية  
المصدر: بنك السودان المركزي



control on the fund usage. Likewise, it is cited that, there has been no institution managing the country's debt (public and private external debts, and domestic debt) simultaneously. Consequently, it is curiously questioned whether the conduct of public debt management, particularly public external debt management has been effective.

Obviously, the history evident that, non integrated debt management system adopted by the Government of Sudan has brought serious handicaps in managing Sudans' external debt, including implementation of objective and strategy, the conduct of risk management, and the lack of coordination. As a result, the external debt, which initially addressed to filling up the financing gap in order to foster economic growth, has left a serious burden to the economy through time.

From the explanation ascertained, it is clear as well that; poor debt management is one of the major problem that exacerbate financial short-fall in the Sudan, therefore, it should necessary to reinforce its debt management capacity by carefully reassessing the major aspects of existing system such as coordination, legal basis, authority, human resources, organizational structure, management and recording system.

#### **5. The Challenges Ahead:**

External debt management is a multi dimensional task involving the formulation of transparent strategy for managing the level of debt, and establishing an appropriate institutional framework (Independent Debt Management Office, IDMO). As for the case of Sudan, a priority in establishing the framework (IDMO) should be emphasized.

Establishing an independent, effective and efficient debt management office (IDMO) in Sudan is possible but not an easy work to do because, it involves many stakeholders and institutions with different background of corporate culture, experience, capacity building, vision and interest. An efficient operation of the IDMO under the presidency is believed to be one of government's vehicles to break through the wall of debt trap, which remained un-favorable to the economic recovery for the last couple of years.

Even, once this initial challenge has been resolved, the process will face further challenges including: deciding the location of IDMO, filling up the position with right person based on his competency, picking up a current technology information, operational budgeting issue, and building a new corporate culture to support organizational dynamic toward vision and objective of the institutional framework. In the context of human resource for example, debt management necessitates staff with wide range of financial and analytical skills, and a competency of macroeconomic knowledge. Since other public and private sector also require these, it is essential for management to attract and retain highly skilled staff with appropriate remuneration, a clear

career path and mandate, including responsibilities and access to relevant training in a way to improve job qualification and anticipate future challenges.

Currently, the government is aware to continue carefully manage is external debt to minimize the cost of borrowing, consequently to ease the pressure of external debt burden to budget over the long run. In order to achieve such objective Government set priorities on the following direction: gradually reduce budget deficit to achieve balance budget on the near future, reduce public sector debt to GDP ratio to the save level, tax policies reform, improve government spending efficiency and develop effective public debt management. At the lower level, the government needs to: implement sovereign debt law, clearly define debt borrowing policy and reinforce the external and domestic debt management under one diadem within the Presidency.

It is really a warning signal, namely, on the Southern Government of Sudan to get a ware of not getting loans without solid feasibility studies as well and, accompanied with strong enforceable law of borrowing.

#### **6. Conclusion**

Sudans' external debt problem is considered burdensome because the debt has put threatening amounts of pressure on the balance of payments and on the governments' finances. Many economist, politician and academic scholars believe that poor debt management is one of a major problem that exacerbate financial problem in Sudan. Therefore, for a country like Sudan improving its debt management capacity, particularly its external debt management, is believed to be a key element of the country strategy for ensuring a robust and sustained exit from unsustainable debt burdens, to foster economic growth and sustainable development without creating external payment difficulties. Moreover, extend and smooth the maturity profile to better manage refinancing risks, avoid, to a large extent, foreign currency exposure of the domestic debt portfolio, maintain an appropriate mix of fixed-rate and floating-rate debt to further minimize interest-rate risk

#### **References:**

- Dornbusch and M. Draghi (Eds.), Public debt management: Theory and History, 94-124, Cambridge University Press. *Journal of Economic Literature*, Vol. 31, No. 4 (Dec., 1993)
- Ibrahim, Nagmeldin H.: "The Impact of External Debt on Economic Development, A Case Study on the Sudan (1970-2000)" unpublished PhD thesis, Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum, Khartoum - Sudan 2003.
- Rossi, Marco (1999). Financial Fragility and Economic Performance in Developing Countries, IMF Working Paper WP/99/66.
- Rose, Andrew, and Mark Spiegel 2002. A gravity model of Sovereign Lending: Trade, Default and Credit, National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper No. 9285.
- Reinhart, Carmen, 2002. Default, currency crises and sovereign credit ratings, National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper No. 8738.



obligations for Non-Paris Club Countries debts, which in fact has been the largest debt owed by the Government of Sudan. As of end of 2006, the Non-Paris Club Countries' debts exhibit a number of USD 10 billions or approximately 35.2% of total public external debts. Nevertheless, there is no doubt that rescheduling has been one of the most helpful ways to resolve the serious liquidity crunch in the government budget deficit.

A part from its concern with public external debt, government also has been aware of how important to quickly resolve the debt problem of foreign suppliers. Despite the progress of foreign suppliers' debt restructuring under the internal policy that states, the Central Bank of Sudan could pay the local counterpart to settle foreign supplier' obligations without bearing any exchange rate difference, however, in general the foreign supplier's obligations restructuring process is still relatively slow. And this has become a major handicap of corporate sector in Sudan to return to its normal business activity.

### **3. External Debt Strategy:**

Experiencing such economic problem that has led to multi-dimensional set of problems, made the government took some curative and preventive policies and actions related to external debt problems. In the short term, resolving debt burden has been the priority of government in a way to ease the pressure on the national budget deficit. The government, in this regard, has taken the strategy to re-manage the debt profile in a way to meet the target of short-term fiscal sustainability. The most possible way to ease the pressure over the budget deficit on that time was to obtain another rescheduling facility from Paris Club creditors. However, the government has searched for a modality to avoid the political and economic sanctions imposed on Sudan to reschedule its external obligations, so it will eliminate rescheduling option through Paris Club creditors wherever the political sanctions persist. But in connection with Paris Club rescheduling, there are options to get debt swap through Bilateral Agreement. The government has started to exercise debt swapping with some creditors and realized some written-off debt from some Non-Paris Club countries.

In a nutshell, experiencing the crisis with huge external debt exposure, government strives to lessen the country's dependence on external resources and achieve sustainable level of public debt to GDP ratio as recognized by the International Financial Institutions.

### **4. The Course of Sudan Debt Management:**

Despite the fact that Government of Sudan has been relied on the external debt financing since the last couple of decades, Ministry of Finance and National Economy, Central Bank of Sudan, the Ministry of International Cooperation and other Ministries concerned have collectively played the role of debt management in a coordinated way only since 2000 to date.

There are two objectives, which will be achieved in conducting such debt management, called ultimate objective and operational objective. The ultimate objective is to exit from the debt trap, maintain the country's creditworthiness, and restore the Country's confidence in front of the Creditors, and capability for servicing the external debt. Whereas the operational objective concerns include: (a) the usage of external borrowing is directed to the productive sector which generates foreign exchange to fuel the national economic development priorities clearly stipulated in the budget, (b) to maintain an access to the International Money Markets, and (c) to work on cost-benefit effectiveness.

A part from that, in reality, the Central Bank of Sudan has become far more involved in public debt management. The contribution of the Central Bank of Sudan in managing public external debt through the External Debt Unit<sup>(1)</sup> includes giving advice on policy direction of public external debt, recording and maintaining external debt statistics including external debt of private sector, share in drafting of loan agreement, negotiating i.e. Paris Club and London Club, following repayment and disseminating external debt data.

However institutional set-up as now, there are other institutions practicing debt management and by time get trapped into bureaucratic problems including lack of coordination among these institutions, weak responsibilities and policy direction toward the objective, and weak

(1) External Debt Unit of the CBS was established by a Ministerial Decree in 2000 to tackle the issue of external debt.



Sudan's heavy debt burdens are a major source of macroeconomic vulnerability, and hence a significant constraint on country creditworthiness. While from different perspective, the scale of Sudan's debt problem is not only resulting in social and political tensions, but also high debt repayments are reducing the budgetary and fiscal stability, which Sudan government needs to allow it to stimulate growth through increased productive investment, and to finance the cost of social safety net measures. The public debt burden reduces budgetary flexibility because a large portion of revenue must be given up for debt repayment (it is estimated that debt service obligations will remain over 50% of government revenues if the Government complies with the schedule of payments according to the signed agreements), while leaving the budget vulnerable to external shocks such as changes in the exchange rate and inflation.

## 2. Debt Resolution and Its Consequences

In stepping to solve public external debt burdens, the Government of Sudan has, in 1979, embarked on its first external debt rescheduling based on Paris Club terms and conditions. It was followed by three other agreements with the Paris Club in 1982, 1983 and 1984. Under this framework, the Government of Sudan and creditor countries have agreed to reschedule the amount of USD 487 Millions in Paris Club I with maturity of 10 years, USD 270 Millions in Paris Club II with maturity of 11 years, USD 516 Millions in Paris Club III with maturity of 11 years and, USD 263 Millions in Paris Club IV with the same terms. Unlike the previous Paris Club rescheduling, in 1983 rescheduling, the Government of Sudan was granted rescheduling from the official bilateral creditors not only for the principal repayments but also for all interest payment obligations.

All these rescheduling attempts never succeeded in providing Sudan with any facilities regarding the relief on principal and/or interest accumulation as such. Actually, the total amounts were only amalgamated and were charged additional interest by extending their payments schedules, which, in turn added additional burden to the national economy. Moreover, Sudan has also rescheduled its bilateral external debt with non-member of Paris

Club countries, and its commercial external debt to commercial banks under London Club Agreement. So, at regional and bilateral level, Sudan made a set of re-organizations to its external debt obligations owed to some Non-Paris Club Countries and Arab Funds. The process covered a round 1% of the total outstanding arrears and was basically manifested in the following modalities;

- Waving off non-interest loans owed to some countries, whereby a sum of loans was written off. But it represented only a minor amount compared to the total volume of external outstanding arrears.
- Waving off contractual and penalty Interests and 85% of principal and rescheduling the outstanding. In this deal, only one creditor offered this type of external obligation re-organization
- Extending maturity date for some loans after consolidation. This type of re-organization was implemented with some creditors whereby payments, are made without any interest.
- Only one country has written off all its outstanding and falling due obligations (principal, Contractual and Penalty Interest arrears).

All these re-organizations did not exceed one percent of the total outstanding debt, regrettably it was very minor effort compared to the total outstanding debt. But, fortunately it has opened doors for new capital flows and eased external inflows framed in foreign direct investments.

However, the policy taken over rescheduling itself has been intensively debatable. Many critics opposed this alternative to resolve government from its debt burden. It is understandable that a rescheduling relieved a country debt burden only for several years by shifting its current obligation to certain period of time, but the amount is too little compared to Sudans' total debt burden and stock. In this regards, the Paris Club rescheduling will not be able to solve Sudan's debt burden. As the consequence of the rescheduling, the new debt-terms are relatively higher than the original debt-terms. It is understandable that as debtor that has less bargaining position to accept such treatment.

Despite having succeeded to reschedule debt service through the Paris Club and London Club forums, the Government of Sudan actually still has to pay a large amount of its external debt



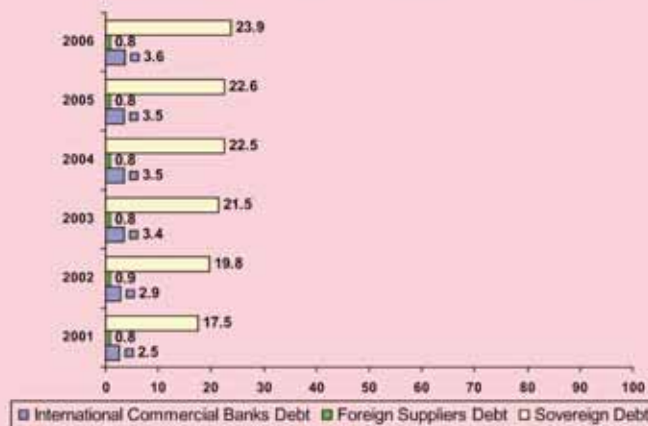
The following table shows how much external debt of Sudan is growing among the different group of stakeholders in US\$ Billions

Particulars	2001	2002	2003	2004	2005	2006
Sovereign Debt	17.5	19.8	21.5	22.5	22.7	23.9
International Commercial Banks Debt	2.5	2.9	3.4	3.5	3.5	3.7
Foreign Suppliers	0.8	0.9	0.8	0.8	0.8	0.8
Total	20.8	23.6	25.7	26.8	27.0	28.4

Source: External Debt Unit, Central Bank of Sudan

The following diagram shows the growing concern about the debt accumulation in Sudan that represents strong challenges onwards.

#### Sudan's External Debt Composition

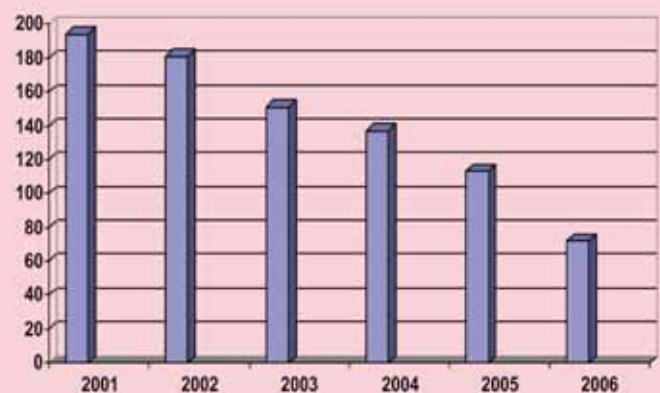


Apparently, the percentage share of the total external debt accumulation to the Growth Domestic Product will add up a warning signal to the on-going borrowing policy enacted in Sudan since early 2000s to date. Sudan's external debt problem recently is considered burdensome because the debt has put threatening amounts of pressure on the balance of payments and on the government's finances. During the period of economic slow-down, the debt stock increases significantly. Meanwhile, despite the external

debt to GDP ratio for the last 3 years relatively decreases from 137% in 2004, 113% in 2005 and 72% in 2006, respectively. But, the ratio is actually rising sharply from only below 50% of GDP in late eighties and early nineties as well.

The diagram below reflects the percentage share of the external debt to Growth Domestic Product (in net present value term) during the period (2001-2006) and, despite the fact that, the percentage is downsizing but will add up to the worry that Sudan might be deprived from the roster of countries being qualified to benefit from the International Debt Initiatives.

#### Total External Debt to GDP





the Sudanese pound suddenly plummeted, within a short period of time the private sector including commercial banks and financial institutions were confronted with a massive increase in the Sudanese pound value of their indebtedness. As most of their liabilities had short-term maturities, domestic debtors did not have enough time to restructure their debts and, consequently, many corporations fell technically into state of non-performing loans. Even if they managed to survive by making business for short-term projects - particularly for investment - had been substantially narrowed because of their growing operation costs. The mismatch resulted in a dramatic deterioration of performance of not only the business, but also commercial banks, the thing that pasted a strong blow that impacted the national economy.

The government's finances were by no means immune to this effect. As a result, government tax-based revenue from business and banking sectors shrank. At the same time, oil revenue started to grow and, on the other side of the budget, government expenditures swelled. The increase in government expenditure was primarily driven by the need to meet the Comprehensive Peace Agreement (CPA) and the other sided political deals invoices and, was being implemented on the expense of the social safety net and subsidy allocation. Therefore, the subsequent state budget ran into a large deficit, which eventually caused the government's ability to service its debt weakened significantly.





United States' dollar. The private sectors particularly simply took the risk by borrowing from abroad and selling their products domestically because Sudanese pound depreciation was relatively predictable and there is high potential demand from domestic market at that time. However, the growing foreign reserves of the Central Bank of Sudan since early 2000 has led a sufficient availability of foreign exchange following a sharp appreciation of the value of Sudanese pound against the major international currencies.

As Sudanese pound gained its power, the deterioration of key economic indicators was further compounded by the slowing down of non-oil exports, despite the flourishing of investments and foreign direct investments, which ended up with enormous contraction of the entire economy accompanied by

heightened social and political tensions emanating from, unbalanced growth, massive unemployment and widespread poverty.

The adversely impact of slow-down of the national cash flow was very clear. Repayment of obligations in Sudanese pound increased due to weakening of Sudanese pound, which in turn reduced Sudans' government ability to meet their responsibilities. The most recent appreciation of the Sudanese pound against the major international currencies means that more of Sudans' imports expenditures must be paid as debt pay back rather than being spent on productive social expenditures, which in turns created mis-matches as well.

These mismatches did not engender large difficulties for Sudans' economy because of the exchange rate stability and the ordinarily smooth rollover of short-term external debts was a common practice. Nevertheless, when





Since the 1990's to date, Sudan external public debt actually was not solely addressed to fill the financing gap of the public and private investment but rather to finance the budget deficit in order to foster the economic growth in a rapid way. The growing amount of external borrowing has not significantly contributed to the economic growth as expected. However, Sudan's economic growth reached the level of 13% in the early 1990's, despite the growing debt service. The debt burden indicators proved this phenomenon as the debt level by the end of 2006 is almost two third of the total GDP. Thus, it was mounted to 137% in 2004 and decreased to 113% in 2005, and continues decreasing sharply to 72% of GDP in 2006.



### Sudan External Debt's Sustainability Indicators

Indicators	Standard Threshold	2004	2005	2006
NPV of external debt/export of goods & services	150	914	707	545
NPV of external debt/government Revenue	250	670	510	330
Government revenue/gross domestic Products	15	21	22	22
Exports /gross domestic products	30	20	21	13
NPV of external debt/gross domestic product	80	137	113	72

Source: Sudan External debt Position 2006, External Debt Unit, Central Bank of Sudan, PP XII

One of the reasons is that the external financing was used to finance imports, or exports that dependent on highly import content. Apart from that, the government's effectiveness in controlling the usage of foreign funds had been questioned, while the financed industries were not found to become export oriented. Although, the private sectors had been proved to borrow from abroad

excessively, particularly during the early 2000s.

The increased external borrowing appetites in the late 1990's was encouraged by foreign exchange policy environment, where business entities can easily calculate the possibility of currency risk as the government regularly depreciates the value of Sudanese pound by around 2.5% annually against the




commercial and concessional terms, for financing social and economic development projects. In fact the consequent external debt evolved from opportunity in the 1960s along with the harm of the first and second oil shocks that created mounting external burden on the developing countries' economies in the eve of 1970s through the early 1980s to a continued external debt problem. This external debt problem in turn requires greater consideration to be solved in order to restore the developing nations' economies.

Notwithstanding the global problem of the second oil shock of the early 1980s, which posed a threat to the global banking system, donors realized that Less Developing Countries (LDCs) are unable to service their external current loans, whereas, for LDCs to service those critical external loans, new additional loans were required. Meanwhile lenders were reluctant to offer new loans to developing nations, thereby, dragging back and arrested the economies, which made the developing economies, work in vicious circle.

The 1970s borrowings were confined to accelerate urgently needed economic growth, to this extent, external debt would turn into governments' spending, generate investment and to accelerate economic growth. Though, as economy developed, it was expected that the government could earn sufficient foreign inflows to service foreign obligations, to accelerate the development process, and gradually to lessen the countrys' dependence on external resources.







## Sudan External Borrowing and Debt Management Concern A Status Quo and a Perspective Road-Map

Dr. Nagmeldin Hassan Ibrahim  
Central Bank of Sudan

### **Preface:**

External borrowing is a core element in all poor countries' development strategies, including almost all war-affected developing countries. Foreign loans can be used to finance public spending aimed at achieving economic and social development. In this map, external borrowing is generally wished-for bridging saving-investment gap, foreign exchange gap and balance of trade gap in a state, but with domestic natural or man-made disaster as well as the international economic and political-interest based conditions, it will deviate from the original assumption and the outcome. In this regard, highly exposure of irrational external borrowing is vulnerable to external shock and, once the shock happened, it will disturb the entire economy.

This paper deals with the important issues related to external debt problems and management in Sudan. It highlights the historical and recent experiences of Sudan including its impact on some aspects of the national economy. Then describes policies that have been taken and their consequences and before concluding, crosses through discussion on policy direction towards an ideal solution.

### **1- External Debt Crisis: Historical and Recent Experiences**

Following the independence, many developing nations including Sudan have resorted to foreign borrowing on